دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا:
الواقع والتحديات والآفاق

الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

تنفيذ
giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.2

دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا:
الواقع والتحديات والآفاق

الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

تنفيذ
giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

© 2020 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org

إعداد: علي عبد اللطيف احميدة

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها، كما لا تمثل بالضرورة رأي الوزارة الإتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) أو مؤسسة "Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH".

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 5758-11، بيروت، لبنان.

أُعد هذا التقرير بالشراكة بين وكالة GIZ والإسكوا، ونُشر بدعم مالي من التعاون الإنمائي الألماني.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

مصادر الصور:

ص. 6: ©iStock.com/Allan Watson
ص. 10: ©iStock.com/cinoby
ص. 15: ©iStock.com/johncopland
ص. 21: ©iStock.com/kbros
ص. 27: ©iStock.com/cinoby
ص. 32: ©iStock.com/danienel
ص. 36: ©iStock.com/batuhanozdel

شكر وتقدير

أعد علي احميدة هذا التقرير كدراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي. وقد استفاد في إعداده من تعليقات قيّمة وبيانات تشاركها خبراء ليبيون في مشاورات متعددة عقدت في تونس على مدار عامي 2019 و2020. وأسهم الفريق العامل على شؤون ليبيا في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في كفالة دقة الدراسة وجودتها، وهو يضم طارق العلمي، ويونس أبو أيوب، وابراهيم قرادة، وهيثم الكيب، وجالا العاكوم، وندى عون، والطيب الدجاني. والشكر لفريق وكالة GIZ على مساهمته القيّمة في هذا التقرير، وبشكل خاص للسيد مارك فورنس من معهد التنمية الألماني على مساهمته الجوهريّة.

موجز تنفيذي

تقدم هذه الورقة تحليلاً اجتماعياً وتاريخياً نقدياً للأزمة الليبية وتأثيرها على المجتمع الليبي بعد عام 2011، وتستعرض الاستراتيجيات المحلية للبقاء والمقاومة وتسلط الضوء عليها، وتحلل الأزمة الليبية من أربعة منطلقات: الأول هو أن العنف الدائر لا ينبع عن مفاهيم ثقافية مثل التشرذم والقبلية، بل أوجده فشل القيادة والتدخل الخارجي. والثاني هو أن حالة ليبيا ليست مثالاً على دولة فاشلة، بل على انتقال فاشل بسبب تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وعجز النخب الوطنية عن قيادة البلد بعد عام 2011. والثالث هو القراءة التاريخية والاجتماعية للعلاقات بين الدولة والمجتمع، وذلك كاستراتيجية ترمي إلى فهم تسلسل التطورات التاريخية التي أفضت إلى الأزمة الراهنة. والرابع هو دراسة معمقة لخمس حالات. وتفسر الورقة أيضاً آثار الصراع، وصمود المجتمع في وجه العنف وغياب حكم القانون وانعدام حضور الدولة بعد عام 2014. وأخيراً، تقدم توصيات محددة لوضع خطة استراتيجية للمضي نحو إجراء حوار محلي، يحقق الاستقرار والسلام والمصالحة في المستقبل

المحتويات

ص. 3 شكر وتقدير

ص. 4 موجز تنفيذي

ص. 7 مقدمة
ص. 7 المشاكل المفاهيمية والتجريبية والنظرية
ص. 7 مصادر بديلة
ص. 8 استعادة المجتمع المدني الليبي
ص. 9 هل العنف في ليبيا ثقافي أم سياسي؟

ص. 11 1. الصراع من أجل تكوين الدولة، وأثر الصراع على تماسك النسيج الاجتماعي، واستعادة ذلك التماسك
ص. 11 1.1 الأصول والتناقضات الاجتماعية التي تلت الاستعمار وقامت عليها الدولة الليبية
ص. 13 2.1 سكرة المجتمع والحرب الأهلية

ص. 17 2. المسألة الجنوبية والهوية الوطنية والانتماءات المناطقية والقبلية
ص. 19 إزالة الغموض عن المناطقية والقبلية

ص. 23 3. العنف والتشدد والتطرف العنيف

ص. 29 4. دور الأعراف والقيم الثقافية والدينية

ص. 33 5. المصالحة الوطنية والمحلية، والحوار الوطني ووضع عقد اجتماعي

ص. 37 التوصيات: استراتيجيات إعادة الإعمار الاجتماعي والسياسي والمؤسسي في ليبيا
ص. 37 إعادة البناء الاجتماعي والسياسي
ص. 38 إعادة البناء المؤسسي

ص. 40 المراجع

مقدمة

المشاكل المفاهيمية والتجريبية والنظرية

"خاش على الجبل بقدومه" (يحاول إسقاط جبل بمطرقة).
مثل ليبي

"ليست الغاية من هذه الجهود هي الانتقام للموتى، بل إعطاء فرصة جديدة للأحياء".
محمود ممداني،

أستاذ في قسم الأنثروبولوجيا والدراسات السياسية، جامعة كولومبيا حين شرعتُ في بحثي حول ما حملته انتفاضة ما بعد عام 2011، وأزمة الانتقال المستعصية على الحل التي تلتها، من آثار على المجتمع الليبي، واجهتُ عقبتين رئيسيتين: الأولى هي أن الدراسات المتوفرة حول ليبيا، سواء أكانت باللغة العربية أم الإنكليزية، تستند إلى تحاليل سياسية يطغى عليها تحيُّز وفرضيات لا تأخذ بالاعتبار الأبعاد التاريخية للأزمة القائمة. فمعظم المؤلفات عن الأزمة الليبية تركز على الحاضر، وتفسر الماضي من منظور يكاد ينحصر بالصراع الأهلي والحرب، فتركز على النزعة المناطقية والأيديولوجيات القبلية والتجزؤ الاجتماعي، كما لو أن الأزمة ليس لها بُعد تاريخي اجتماعي. ما تفتقر إليه هذه الدراسات هي استعراض لتسلسل التطور التاريخي لتكوين المجتمع، ونظرته إلى الصراع الاجتماعي التي ترتكز على تجاربه وقيمه الثقافية والاجتماعية، وتطورت عبر فترة الاستعمار وما بعدها، وصولاً إلى استجلاء ما تغيَّر من هذه القيم وما بقي على حاله.

وأما العقبة الثانية فهي المصاعب الهائلة التي تكتنف إجراء البحوث في أوقات الحرب والصراع، وعدم وجود بيانات وإحصاءات موثوقة عن الهيكل الاجتماعي الليبي بعد عام 2011. فقد تلاعبت مختلف الجهات الفاعلة في الصراع بمعظم البيانات المتاحة، واستخدمتها لأغراض سياسية.

ولكن ثمة دراسات قليلة موثوقة، منها تقارير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا؛ وإصدارات مركز البحوث في جامعة بنغازي؛ بالإضافة إلى دراسات لباحثين ليبيين مثل مصطفى التير، ونجيب الحصادي، وزاهي المغيربي، وآمال العبيدي، وعبير منينة، تناولت التوسع الحضري والحداثة، والقيم والتطرف، والعلاقات بين الجنسين، والحكم الذاتي في البلديات. ويمكن كذلك الاستفادة من الرؤى القيّمة التي قدَّمها ولفرام لاشر وعلاء الإدريسي حول ميليشيا طرابلس؛ وتقرير مجلس العموم البريطاني حول تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا؛ وتقرير وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست عن ليبيا. وفي هذه الورقة عن خط الأساس الاجتماعي لليبيا، أحاجج بأنه لا يمكن إجراء تحليل متعمق للأزمة ولا لردود فعل المجتمع على انهيار النظام السابق وعلى أزمة الانتقال والحرب الأهلية الدائرة دون الوعي بهاتين العقبتين والعمليات الكامنة فيهما.

مصادر بديلة

لا تتوفر، حتى الآن، بيانات كمية موثوقة عن مواضيع مثل الجريمة والتشريد والاختطاف والاغتصاب والقتل. ولدى استعراض الإحصاءات المتاحة، تبرز اختلافات بين مختلف المصادر باللغتين العربية والإنكليزية. فعدد الأشخاص الذين قتلوا بسبب تدخل حلف شمال الأطلسي في عام 2011، على سبيل المثال، لا يزال مجهولاً؛ فتشير مصادر إلى وقوع 10,000 ضحية، وتفيد أخرى بأن العدد أكبر بكثير. ولذا، لا بد من توخي الحذر، والتدقيق والمقارنة بين أوجه الاتفاق والتناقض بين مختلف المصادر، إذ يصعُب التحقق من المصادر الكمية والمسوح التي أُجريت في ليبيا خلال الحرب الأهلية والصراع. وقد وجدتُ أن المسح الأقرب إلى الموثوقية

هو الذي أجراه مركز البحوث والاستشارات في جامعة بنغازي، وذلك لأن الحرب في بنغازي والمنطقة الشرقية من ليبيا انتهت قبل المناطق الأخرى، ولم تتعرض أغلبية المؤسسات العامة فيها، مثل جامعة بنغازي، للدمار الذي أحدثه الصراع الأهلي.

في أوائل نيسان/أبريل 2019، أجريتُ بحثاً عبر الإنترنت، بمساعدة زملاء وأكاديميين داخل ليبيا وفي المنفى، وطرحت فيه سؤالين أساسيين: ما الذي تغيَّر في المجتمع الليبي بعد عام 2011، وخاصة في الحياة اليومية؟ وكيف قاوم الناس العنف والحرب والمصاعب الاقتصادية وانهيار الدولة ونجوا منها؟ أرسلت هذه الأسئلة عبر البريد الإلكتروني إلى الصحفي والناشط الليبي المخضرم والمعروف مهدي كاجيجي، وطلبت منه أن ينشر الأسئلة على الأشخاص الذين يتابعون حسابه على موقع فيسبوك دون أن يذكر اسمي. وكانت ردود الرجال والنساء لافتة للنظر، وبلغ عددها أكثر من 120 إجابة من جميع أنحاء البلاد.

وأجريتُ أيضاً مقابلات مع 30 زميلاً، وطرحتُ عليهم هذين السؤالين، ولكن طلبت منهم مزيداً من الشرح والتفاصيل. وقد توصلت، من خلال الإجابات على المسح والمقابلات، إلى لمحة أدق عن الاتجاهات الفكرية السائدة بشأن خط الأساس الاجتماعي للمجتمع الليبي. واستخدمت بعض هذه النتائج في تحليل الحالات التي اخترت التركيز عليها في البحث عن خط الأساس الاجتماعي في ليبيا بعد عام 2011. وبطبيعة الحال، لا يتبين من الفيسبوك والإنترنت إلا بعض الاتجاهات العامة ووجهات النظر الشخصية، فلا يمكن اعتبارها بيانات إحصائية بكامل معنى الكلمة.

ولذلك، استخدمت أيضاً مصادر عززت بها بحثي. فأولاً، درست أعمالاً منشورة لروائيين ليبيين معاصرين، وركزت على خلفياتهم الاجتماعية، وعلى الأسئلة التي طرحوها في أعمالهم، وآرائهم حول مجتمعهم في عام 2011 وبعده. فقد طرح الروائيون والروائيات في أعمالهم تساؤلات حول المجتمع، وانتقادات له، مع رؤى للمستقبل تتناول سُبُل التغلب على أوجه عدم المساواة الاجتماعية والجنسية والدينية.

وثانياً، قرأت كتاب "شمس على نوافذ مغلقة"، ويضم مختارات من أعمال الأدباء الليبيين الشباب، وقد حرر هذا العمل الشاعر والكاتب الليبي الأمريكي خالد المطاوع. تتضمن المجموعة وجهات نظر جديدة حول الاضطرابات التي عصفت بليبيا، وتضم فصولاً من روايات، وكذلك قصائد ومذكرات وقصصاً قصيرة، ويتبين منها كيف ينظر الشباب الليبيون إلى ما شهده مجتمعهم من اضطرابات وصراعات مسلحة وتشريد، وتفاعلهم مع هذه الأزمات.

ثالثاً، أجريت استبياناً استقصائياً على سبعة فروع جامعية ليبية بين عامي 2008 و2010. وقيم هذا المسح آراء طلاب الجامعات بشأن ذكرى الإبادة الجماعية التي شهدتها فترة الاستعمار. تمثل الإجابات، التي قدّمها 300 طالب، صورة غير مباشرة عن نظرة الشباب في المناطق الشرقية والوسطى والجنوبية والغربية من ليبيا إلى تاريخهم أثناء فترة الاستعمار وبعدها، وأيديولوجية الدولة، والغرض من التعليم.

استعادة المجتمع المدني الليبي

بعد مشكلة جمع البيانات والمصادر الموثوق بها، ظهر تحدٍّ ثانٍ أهم، لأنه ينطوي على كيفية قراءة البيانات واستجلاء أوجه تقاطعها مع الواقع الراهن في المجتمع الليبي. ما أعنيه هنا هو مشكلة الافتراضات والتصنيفات المستخدَمة لفهم الصراع الدائر وأزمة الانتقال في ليبيا بعد عام 2011. ومن المهم لهذا البحث عرض لمحة موجزة عن النماذج الرئيسية والافتراضات السائدة حول الدولة والمجتمع في ليبيا.

وفي هذا الإطار، لا بد من التطرق إلى مسألتين كمقدمة لدراسة خط الأساس الاجتماعي في ليبيا. الأولى هي النظرة إلى المجتمع الليبي، والافتراضات المعرفية الرئيسية الكامنة خلف استقراء هذا المجتمع وتفسير ديناميات وسياساته. وللبدء في تناول هذه المسألة، لا بد من التأكيد على أن انتفاضة عام 2011 تعرضت للتجاهل، ولم يتوقع معظم الباحثين اندلاعها، وحتى بعد اندلاعها لم يتوقع لها النجاح في الإطاحة بنظام

القذافي. وعلاوة على ذلك، اختارت المعارضة الليبية لنظام القذافي مساراً خطيراً حين اعتمدت على قوى خارجية لإحداث تغيير في النظام، دون أن تكون لديها رؤية لبناء الدولة وللمصالحة. وبعد هزيمة النظام، سرعان ما دبّ الخلاف بين قادة ينقصهم الاستعداد والخبرة، فانقض كل منهم على خصومه وأعدائه الجدد، ما دفع المجتمع نحو حرب أهلية، فما بات من المستغرب أن يشابه المشهد في ليبيا نظيره في العراق أو أفغانستان.

ولكن المشكلة المفاهيمية أعمق في الحالة الليبية، فالدراسات عنها تنطلق من منظور ينحصر في ما أسميه: "النظرية القبلية"، وركيزتها هي أن المجتمع الليبي مشرذم وبعيد عن الحداثة. والنقطة المرجعية لهذه النظرية هي نموذجا تونس ومصر أثناء الاستعمار وبعده، حيث يُنظر إلى التجربة التونسية على أنها نموذج مثالي وناجح للتحديث، قادتها نخبة متأثرة بالثقافة الغربية أنشأت دولة علمانية حديثة. وأما ليبيا، فيُنظر إليها على أنها مرت بتجربة استعمارية إيطالية فاشلة، أو بعبارة أبعد عن التنميق: تقول هذه النظرية بأن ليبيا لم تُستعمر إلى الحد الكافي. لكن، وبادئ ذي بدء، هل ما تقدم صحيح؟ وماذا لو قيّم هذا السؤال من وجهة نظر الجنوب التونسي أو من وجهات نظر الأفراد من غير النخبة التونسية المشار إليها؟ قبل كل شيء، تتجاهل هذه النظرة الاستعمارية الحقيقة التاريخية، وهي أن ليبيا شهدت إبادة جماعية، لا عملية تحديث. ثم إن التاريخ الليبي ينبغي تناوله من منظور يأخذ بالاعتبار تقاليد البلد الثقافية والتاريخية، لا الاعتبارات التي انطلقت منها النخب التونسية.

هل العنف في ليبيا ثقافي أم سياسي؟

أستندُ، في مقاربتي لخط الأساس الاجتماعي، إلى افتراضات مختلفة. فأنطلقُ، أولاً، من وجهة نظر مفادها أن ليبيا لديها مجتمع حي، وتاريخ يضرب بجذوره في الكفاح من أجل تقرير المصير ضد الاستعمار، ثم ضد الدكتاتورية في فترة ما بعد الاستعمار. ثانيا، بحثت في العلاقات بين الدولة والمجتمع، على أساس عمليتين كلاهما على القدر نفسه من الأهمية، وتمثلان مفتاح التحليل الذي أجريته: تأثير الحرب الأهلية على المجتمع الليبي، وكيفية رد فعل المجتمع ومقاومته وحفاظه على مقومات بقائه أثناء الصراع. وأخيراً، وبالعودة إلى هيكل النزاع المسلح المستمر، رغم ما تخلله من فترات انقطاع قليلة، منذ عام 2011، ثم مرة أخرى في عام 2014، والآن منذ 4 نيسان/أبريل 2019، أحاجج بأن ما يحدث في ليبيا ينبغي اعتباره حرباً أهلية. وبدلاً من فرضية المجتمع المشرذم الذي لم تصله الحداثة، أحاجج أيضاً بأن المجتمع الليبي مدني وحديث، ولكن ضللته قيادة فاشلة من النخب، وقد ساعد على ذلك تدخل خارجي، وثورة مضادة هدفها هو ترسيخ مصالحها، وصولاً إلى الهيمنة على البلد. فالحرب الأهلية في ليبيا مصطنعة لا حتمية، والأزمة الليبية هي نتيجة لإخفاق القيادة في تحقيق الانتقال، لا للقبلية ولا للافتقار إلى الحداثة ولا لغياب الهوية الوطنية. وسأركز على خمس مسائل لدراسة أثر كلٍّ من الصراع وردود الفعل عليه على الهياكل الاجتماعية والمؤسسات والثقافة في ليبيا.

والمسائل الخمس هي التالية:

1. الصراع من أجل تكوين الدولة، وأثر الصراع على تماسك النسيج الاجتماعي، واستعادة ذلك التماسك.

2. المسألة الجنوبية والهوية الوطنية والانتماءات المناطقية والقبلية.

3. العنف والتشدد والتطرف العنيف.

4. دور الأعراف والقيم الثقافية والدينية.

5. المصالحة الوطنية والمحلية، والحوار الوطني ووضع عقد اجتماعي.

1. الصراع من أجل تكوين الدولة، وأثر الصراع على تماسك النسيج الاجتماعي، واستعادة ذلك التماسك

قبل دراسة تأثير الدولة في ليبيا على التماسك الاجتماعي، لا بد من العروج على مسألتين: الأولى هي استعراض طبيعة الدولة وخصائصها؛ والثانية هي وصف تأثيرها على المجتمع الليبي منذ عام 1951. فتوضيح الخلفية الاجتماعية والتاريخية يسهم في تحديد السياق اللازم لفهم ما تحقق في البلد وما تعرض تحقيقه للتأجيل، بل وحتى للقمع؛ كما يساعد على تقييم أثر انهيار الدولة على المجتمع الليبي منذ عام 2011.

نشأت الدولة الليبية الحديثة في عام 1951 نتيجة لتحالف بين قيادة المنطقة الشرقية في البلد التي تمثلت في السيد محمد إدريس السنوسي، وبين الحكومة البريطانية، وذلك خلال المراحل الأولى من الحرب الباردة. ترسخ التحالف بعد تسوية مع النخب في المنطقتين الغربية والجنوبية من ليبيا، أفضت إلى التوافق على السيد إدريس ملكاً للبلد، مقابل الوحدة الوطنية، فأعطى مندوبون من جنوب ليبيا وغربها "البيعة" (أو قسم الولاء) للسيد إدريس، وذلك في عامي 1920 و1948 على التوالي. كانت الدولة الجديدة ريعية وما بعد استعمارية، إذ شهدت، خلال فترة الاستعمار الإيطالي، سياسة استيطانية وحشية أدت إلى زوال النخب التي كانت تمسك بزمام مناطق البلد المختلفة قبل الاستعمار. وقد أدت الإبادة الجماعية في عامي 1929 و1934 إلى مقتل نصف مليون ليبي، كما تعرض أكثر من 60,000 شخص للنفي بين عامي 1911 و1943. وقد كوّنت التجربة الاستعمارية ملامح النزعة الوطنية الليبية، وتصورات الليبيين لأنفسهم وهويتهم وسياساتهم في عام 1951، وكذلك في عام 1969، وحتى بعد عام 2011. فحين احتج الناس على نظام القذافي، احتشدوا حول أبطال ورموز لمقاومة الاستعمار، ولا سيما عمر المختار والعَلَم والنشيد الوطنيين للاستقلال الليبي، ولكن مع بعض التعديل لهذه الرموز، فحلّ اسم عمر المختار محلّ اسم الملك في النشيد الوطني، وفُسِّر العَلَم بأنه عَلَم الاستقلال، وليس فقط رمز النظام الملكي. والمغزى هو أن المجتمع الليبي اعتمد على رموزه الوطنية التاريخية لحشد القوى والتعبير عن الآراء، وقد نشأت هذه الرموز أثناء الكفاح من أجل الاستقلال عن الاستعمار، ولكنها اكتسبت معانٍ جديدة في عام 2011 بعد أن أضحى المجتمع الليبي حضرياً، يَلِمُّ معظم سكانه بالقراءة والكتابة، وقد اندمج اقتصاده في الاقتصاد العالمي. وهذه النزعة الوطنية المناهضة للاستعمار هي ركيزة أساسية لفهم الثقافة الحديثة في ليبيا.

1.1 الأصول والتناقضات الاجتماعية التي تلت الاستعمار وقامت عليها الدولة الليبية

شكّلت التجربة الاستعمارية ملامح الاستقلال في عام 1951، كما أنها هي التي رسمت حدود الدولة الحديثة،

إذ لا تزال الأسئلة حول من تعاون مع الاستعمار ومن قاومه، ومن قُتل على يديه ومن أُجبر بسببه على الذهاب إلى المنفى حاضرة في المجتمع والثقافة الليبيين. طغى على الدولة الجديدة الطابع الريعي، فاستمرت الدولة في الاستفادة من المعونة الخارجية حتى بعد اكتشاف النفط في البلد في عام 1959. صُدِّر النفط لأول مرة من ليبيا في عام 1961، وبات المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة، ولذلك استدعى تخطيطاً

وإدارة مركزيين. وأدى هذا التغيير الاقتصادي إلى بروز الحاجة إلى استبدال النظام الاتحادي بنظام وحدوي، وهو ما حدث في عام 1963. واستمر النفط والغاز، تحت النظام الجديد، في توليد معظم إيرادات الدولة، ما منح الدولة استقلالاً نسبياً عن الحاجة إلى الضرائب والهندسة الاجتماعية، فكانت هذه الإيرادات هي المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات العامة التي ترعى الأنشطة والوظائف الاقتصادية الأولية. وقد شهدت فترات الملكية (1951-1969) والجمهورية (1969-1977) ثم الجماهيرية (1977-2011) استمرارية في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والدعم للسلع الأساسية والتعليم المجاني والرعاية الصحية. واليوم، يتقاضى ما يقرب من ثلث الشعب الليبي رواتب من الدولة. فمن المرجح، إذن، أن يستمر بقاء الدولة الريعية.

وبالعودة إلى الدولة في أيام الملكية السنوسية، فقد بدأت كدولة اتحادية بين مناطق ليبيا الثلاث، وشكّلت المنطقة الشرقية، وهي موطن السنوسية وبالتالي الملك إدريس الأول، القاعدة الاجتماعية للنظام الملكي، مع أن المنطقة الغربية كانت أكثر ازدحاماً بالمدن والسكان. أصبحت المنطقة الشرقية دولة مستقلة في عام 1948 بسبب الدعم البريطاني، وانحاز السيد أحمد سيف النصر، وهو زعيم المنطقة الجنوبية ولكنه أيضاً يتبع الحركة السنوسية، إلى طرف السيد إدريس وبرقة، فكانت هذه التسوية مفتاحاً لاستقلال ليبيا. وقد اعتمد النظام الملكي دستوراً ديمقراطياً، ووضع نظاماً تعليمياً حديثاً، ولكن التغطية الإعلامية ظلت محدودة. ولذلك، تمكن النظام أيضاً من تزوير نتائج انتخابات عام 1953، وطرد بشير السعداوي من البلد بعد تجريده من جنسيته، مع أنه زعيم حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي، وكان آنذاك أكثر أحزاب ليبيا شعبية.

أدى الانقلاب العسكري في عام 1969، الذي قاده ضباط صغار في الجيش، لديهم توجهات قومية عربية، إلى تغيير قاعدة الدولة الاجتماعية وأيديولوجيتها، وأعاد إلى الواجهة تاريخ وثقافة مقاومة الاستعمار التي تعرضت للقمع أثناء الفترة الملكية، كما حوّل، من خلال العقيد معمر القذافي، أيديولوجية الدولة إلى القومية العربية.

حظرت الجمهورية الجديدة الأحزاب السياسية، ووسعت نطاق تغطية الدولة للخدمات الاجتماعية، ما أتاح للمناطق الفقيرة والنساء الحصول على المزيد من فرص التعليم والعمل. وتحولت القاعدة الاجتماعية للنظام الجديد نحو وسط ليبيا وجنوبها. وقد سعت الدولتان، الملكية والجمهورية، إلى التحديث، ولكن بقواعد اجتماعية مختلفة. ولا بد، هنا، من تفسير التحديث بتقاليد "غياب حضور الدولة"، أو تقاليد الحكم الذاتي، مجتمعة مع تقاليد محلية نشأت مع انطلاق الحركة السنوسية (1859-1932) وقيام جمهورية طرابلس (1918-1920).

غالباً ما يبحث في التاريخ الاجتماعي الليبي من منظور نماذج تكوين الدولة الحضرية، كما حدث في تونس ومصر حيث أنشأت النخب في المراكز الحضرية دولة حديثة بالتعاون مع الاستعمارين الفرنسي والبريطاني. وتطبيق هذه النماذج ذات النزعة الغربية على تاريخ ليبيا وتكوين الدولة فيها هو ما يفسر استمرار التركيز على "الطرح القبلي" في تفسير السياسة والثقافة في ليبيا، ولا يزال هذا الطرح منتشراً بين الشعبويين والباحثين الغربيين والعرب. غير أني أرى في هذا الطرح أسطورة لا أتفق معها، وأقترح سرداً مختلفاً لأنماط الدولة والمجتمع في ليبيا الحديثة، لا بد من أن ينطلق من ضعف المراكز الحضرية في ليبيا، الذي استمر حتى نهاية الفترة الاستعمارية. فلم يتمحور نموذج التطورات التاريخية في ليبيا على المدن، بل قدمت المناطق الداخلية قوات مستقلة قاومت السلطات العثمانية، ومن بعدها الإيطالية، التي اتخذت من طرابلس وبنغازي مراكز لها. وحتى عام 1951، عاش ثلثا سكان ليبيا في الريف، ولذلك فليس من المستغرب أن يأتي قائدي الدولة الليبية في الحقبتين الملكية والجمهورية، أي الملك إدريس الأول والعقيد القذافي، من الريف، ولكن موطن الأول هو ريف المنطقة الشرقية، وموطن الثاني هو ريف المناطق الوسطى والجنوبية. كان أهم تحديين يواجههما المجتمع الليبي هما القضية الوطنية والكفاح من أجل الاستقلال، والكفاح من أجل تحسين التعليم والظروف الاقتصادية والتمثيل الدستوري. وقد سعى كل من الدولتين، الملكية والجمهورية، إلى حل أبعاد من هذين التحديين، ولكن مع إهمال أبعاد أخرى.

فحقق النظام الملكي الاستقلال، ولكنه لم يخلُ من تناقضات، مثل الصمت حيّال تاريخ مقاومة الاستعمار والنضال ضده، علاوة على التحالف مع القوى الغربية، ما أشعر الشباب بالإقصاء، فلجأوا إلى التطرف مع حلول أواخر ستينيات القرن الماضي. وأما فترتا الجمهورية والجماهيرية، فقد رسخت أثناءهما الدولة شرعيتها بعد التفاوض بشأن إنهاء وجود القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية على أراضي ليبيا، ومن ثم صمّمت سياسات جديدة، تقوم على المساواة وتمكين المجتمعات الفقيرة والنساء. لكن بعد عام 1975، رد القذافي على محاولة انقلاب ضد قيادته بحشد أتباعه، والاعتماد على قوات ومؤسسات غير نظامية، ما جعل منه في نهاية المطاف ديكتاتوراً عسكرياً يسخّر احتياطيات الدولة من النفط لتعزيز سلطته وسيطرته. واتبع نظامه سياسة إعدام خصومه وسجنهم، ما أدى إلى تطرف العديد من الشباب، الذين شعروا بالإقصاء والتهميش، فلجأوا إلى أيديولوجيات إسلامية سياسية، كالإخوان المسلمين، والسلفية، والحركات الجهادية المتطرفة مثل الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا. وانضم الشباب الساخطون إلى الحرب في أفغانستان والعراق ثم في الجمهورية العربية السورية. فكانت المفارقة، سواء أكان ذلك في فترة الملكية، أم الجمهورية العسكرية، أم الجماهيرية، هي أن الدولة كانت تعتمد سياسات لتحديث التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن دون تجديد سياسي ومؤسسي. ولطالما استعصت هذه المفارقة على الحل، ولا تزال تمثل لبّ الصراع الاجتماعي الدائر، ومحور الحرب الأهلية المستمرة بعد انهيار نظام القذافي في عام 2011.

2.1 سكرة المجتمع والحرب الأهلية

بدأت الانتفاضة الليبية في عام 2011 كاحتجاجات اجتماعية لنساء في بنغازي، يطالبن بمحاسبة المسؤولين عن مجزرة سجن بوسليم التي وقعت في عام 1996. وقد غيّر تدخل حلف شمال الأطلسي طبيعة الانتفاضة، فأسرع بتدمير النظام العسكري، ولكن دون وضع خطط شاملة لبناء دولة جديدة. وأدى كلٌّ من عسكرة الانتفاضة وتدخل حلف شمال الأطلسي إلى تبعات غير مقصودة، فغيّرت اتجاه الانتفاضة الليبية، فهيمنت على مشهد الحرب الأهلية قوى إقليمية، ومجموعات إسلامية متشددة ومسلحة، تتمتع بخبرة عسكرية في أفغانستان، وانتشرت الأسلحة التي خلّفها النظام القديم بين أفراد المجتمع في جميع أنحاء البلد. وكان نظام القذافي قد أنفق أكثر من 30 مليار دولار على الأسلحة بين عامي 1969 و2010. وقد أجج مخزون السلاح الهائل أوار الصراع، وساهم في عسكرة الانتفاضة، واندلاع الحرب الأهلية. وأدى التسلح، بدوره، إلى سلوك بعض المدن، مثل بنغازي ومصراتة والزنتان، لمسلك المنتصر على مدن أخرى، مثل بني وليد وسرت وسوكنة وورشفانة وترهونة. كما سيطرت الجماعات الإسلامية المتطرفة، الأفضل تنظيماً والأكثر انضباطاً، على عدد من المدن الليبية، مثل سرت ودرنة، وسارعت بعض هذه الجماعات إلى إعلان ولائها لتنظيمي الدولة الإسلامية (داعش) والقاعدة. وبعبارة أخرى، تحققت، في سياق الحرب الأهلية، انتصارات في مدن ومناطق، وهزائم في أخرى. وظلّت بعض المدن، مثل سرت ودرنة، مستقلة عن الدولة المركزية حتى عام 2017، في حين باتت الحدود الجنوبية الليبية تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في المغرب، بالإضافة إلى مجموعات مسلحة من تشاد والسودان، وبعض المهربين. وأما المدن والبلدات الليبية الأخرى، فساد فيها حكم ذاتي يترأسه إما الشيوخ أو البلديات المنتخبة، فأصبح المشهد في ليبيا وكأنها عادت إلى مجتمعات الحكم الذاتي التي كانت منتشرة في الحقبة السابقة لعام 1951 بعد أن فشلت النخب التي برزت بعد عام 2011 في حل مشكلة العسكرة، فكانت الحرب الأهلية في عام 2014 نتيجة مباشرة لهذه المشكلة، التي لا تزال قائمة حتى اليوم.

وقد فاقم انتشار الأسلحة جراء الحرب الأهلية من تدهور الأمن، وذلك بسبب عاملين. الأول هو فشل خطة نزع سلاح الميليشيات، التي ازداد عدد المنخرطين فيها من 10,000 في عام 2011 إلى 230,000 بحلول عام 2015. وقد ارتكبت الحكومات المتعاقبة منذ عام 2011 خطأً حين حاولت استرضاء الميليشيات المسلحة، وإعطاء المنتمين إليها رواتب من الدولة. والعامل الثاني هو عدم إجراء أي محاولة جادة لاستدعاء الجيش وقوات الشرطة ومؤيدي النظام القديم. وقد تفاقم أثر هذا العامل في عام

2013، حين منع قانون العزل السياسي معظم مسؤولي النظام القديم من شغل مناصب رسمية جديدة، وأقصى آلاف الليبيين عن الترشح عن المناصب العامة وعن خوض الحياة السياسية، فكان بمنزلة إعلان حرب على شريحة كبيرة من المجتمع الليبي، ما دفع أشخاصاً كثراً إلى مقاومة الانتقال الجديد. وقد طال أمد الحرب الأهلية نتيجة لسياسة الإقصاء هذه، فانقضت المجتمعات المحلية على بعضها بعضاً لتسوية حسابات ومظالم من أيام النظام القديم. ونتيجة لذلك، انتشر العنف والجريمة والاختطاف والتهريب والقصاص الأهلي، وأصبح العديد من الشبان العاطلين عن العمل بل وحتى بعض المجرمين هم أصحاب النفوذ الأكبر في مجتمعاتهم المحلية، وذلك على حساب المؤسسات العامة الحديثة، والشيوخ الذين كانوا تقليدياً هم عامل الحكمة والتوازن في المجتمع. وهذا النتيجة لم تكن حتمية، بل أفضت إليها خيارات سيئة للغاية اتخذها قادة الحكومة الانتقالية حين رفضوا التوصل إلى تسوية سياسية مع مؤيدي النظام القديم. وفاقم عوامل أخرى الوضع، ولا سيما انسحاب قوات حلف شمال الأطلسي، بمن فيها الولايات المتحدة الأمريكية تحت إدارة أوباما، ما أطلق يد قوى إقليمية في تحويل ليبيا إلى مسرح لحروب بالوكالة. وبدلاً من البناء على المؤسسات الحكومية والاجتماعية والسياسية القائمة، اختطفت قوى خارجية أو محلية مناهضة للثورة انتفاضة عام 2011. وهذه هي العوامل التي تحدد الصراع والعنف الحاليين في ليبيا.

2. المسألة الجنوبية والهوية الوطنية والانتماءات المناطقية والقبلية

ليبيا هي ثالث أكبر دولة في أفريقيا من حيث المساحة. ومسألة حدودها الجنوبية في غاية الأهمية، ولكنها لطالما تعرضت للتجاهل. وغالباً ما تُختصر قضايا الجنوب بالصراع القبلي والإثني بين الليبيين العرب والسود، ولا سيما التبو والطوارق. ويفترض هذا السرد الاستعماري وجود فوارق كبرى ونزاعات مزمنة بين المجموعات الإثنية، وتمييزاً متأصلاً ضد السود في ليبيا. كما يفترض أن منطقة فزان الجنوبية كانت دائماً هامشية بسبب قلة عدد سكانها، وأنها ليست بأهمية المناطق الغربية والشرقية الأكبر حجماً والأكثر ازدحاماً بالسكان.

أدت هزيمة نظام القذافي وما نتج عنها من حرب أهلية إلى نتيجة كارثية غير مقصودة، تمثلت في غياب الأمن، لا سيما نتيجة فتح الحدود الليبية في الشمال والجنوب، مع أن أمن الحدود الجنوبية يجب اعتباره مفتاحاً للحفاظ على الدولة الليبية. وهذا الأمن، مع التعقيدات المحلية والنظرة السائدة إلى الجنوب، هو ما أسميه بـ "المسألة الجنوبية". لكن، وللأسف، فهذه المسألة هي أبعد قضايا الأزمة الليبية عن الفهم والبحث، ليس فقط لدى محللي السياسات الغربيين، بل حتى بين النخب الحضرية في شمال البلد.

وإذا بدأنا بحثنا في هذه القضية بالأبعاد السكانية، فمعظم سكان الجنوب الليبي، أي فزان، مسلمو الديانة، ولكنهم من أعراق شتى، فبينهم العرب والطوارق والتبو. يقطن الطوارق في أوباري وغات وغدامس وأدري ودرج، وأما التبو فيقطنون في القطرون وتجرهي وأوزو والويغ والكفرة. لم يتجاوز عدد التبو في ليبيا الثلاثمائة في عام 1951، ولكن عددهم اليوم يتجاوز الثلاثين ألفاً. يعيش معظم التبو في شمال تشاد، وفي المنطقة الحدودية بين تشاد وليبيا. أعداد الطوارق في ليبيا أكبر (حوالي 60,000)، كما أنهم اندمجوا في البلد بدرجة أكبر من التبو، بسبب التزاوج مع بقية السكان. وقد خدم طوارق عديدون في الدولة الليبية، وجند نظام القذافي كثيرين منهم في جيشه، بمن فيهم طوارق غير ليبيين، من مالي والنيجر. والطوارق الليبيون يرتبطون بمجموعات الطوارق الأخرى التي تعيش خارج الحدود، في الجزائر ومالي والنيجر. ومن حيث الدين، فكما هو حال معظم سكان ليبيا، تأثر سكان فزان (بمن فيهم التبو والطوارق) بالحركة السنوسية، فينتمي معظمهم إلى الإسلام السني المالكي، بخلاف الأمازيغ في غرب ليبيا ومدينة زوارة، الذين ينتمون إلى المذهب الإباضي.

وفزان هي الحدود القصوى لليبيا منذ فترة الحكم العثماني، ولطالما اعتبر المعارضون للحكم في طرابلس، والتجار عبر الصحراء الكبرى، والقبائل المتمردة حدودها الصحراوية ملاذاً وحيزاً للحرية، بعيداً عن سيطرة الدولة في طرابلس. وقد توافق السكان أنفسهم على منظومة قبلية وريفية وتجارية للحكم الذاتي تُدعى الصفوف، بل وكان لدى المنطقة دولتها المحلية الخاصة، هي دولة أولاد محمد (1551-1812). وخلال القرنين التاسع عشر والعشرين، أصبح الجنوب مختلطاً عرقياً، ومفتاحاً لأمن الدولة في طرابلس، إذ تزود فزان البلد بمحصوله الزراعي الرئيسي، وهو التمور. وباستثناء الحكومات المتعاقبة منذ عام 2011، أدركت جميع نُظُم الدولة التي حكمت الأراضي الليبية، منذ الحقبة العثمانية حتى الجماهيرية، الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للجنوب. فأرسلت، على سبيل المثال، الدولة العثمانية مندوبين إلى الجنوب، كما فعل الولاة من الأسرة القرامنلية. ووحدت الحركة السنوسية بين سكان شرق ليبيا وفزان وشمال تشاد في أخوة تتخطى الحدود والقبائل والأعراق، فوجد مقاومو الاستعمار الليبيون ملاذاً في المنطقة، وحين تعرضوا للهزيمة

في عام 1930، لجأوا إلى شمال تشاد. وفي عهد الملك إدريس، واصلت مؤسسة العرش والنخبة المحيطة به التأكيد على هذه الروابط والتحالفات مع الجنوب الليبي وتشاد. فاختار الملك إدريس حرسه الخاص من أتباع للحركة السنوسية من التبو في تشاد.

ولم يكن القذافي أقل معرفة بقضية الجنوب وإدراكاً لأهميتها، إذ كانت لديه ميزة على النخبة الحضرية من الليبيين. فهو من الجنوب، ولذلك كان لديه إلمام واسع بالمسائل الحدودية، وبالروابط مع تشاد. وقد تزوج اللواء مسعود عبد الحفيظ، حاكم سبها وأحد أبناء عمومة القذافي، من شقيقة كوكوني عويدي، ابن أحد زعماء قبائل التبو الذي أصبح لاحقاً رئيسا لتشاد. كما وفرت ليبيا الملاذ والتدريب لجميع الفئات المعارضة في شمال تشاد، بمن فيهم الرئيس الحالي إدريس ديبي. اندمج التبو في ليبيا في المجتمع الجنوبي، ولكن انهيار الدولة الليبية في عام 2011 مكّن مسلحين من التبو التشاديين من الاستيلاء على العديد من المدن في فزان، والسيطرة على تجارة التهريب، ومن ثم السعي إلى نيل الجنسية الليبية. ومع أن تسليحهم كان قد بدأ في عهد القذافي، إلا أنه لم ينته معه، فقد استمرت الحكومات المعارضة في المنطقتين الشرقية والغربية بتسليحهم أيضاً. وقد روجت حكومات ومراكز فكرية أوروبية عديدة لأسطورة تمييز العرب العنصري ضد السود، ما أدى إلى تلفيق أسطورة أخرى هي التبو كأقلية مضطهدة في ليبيا. لكن الواقع، باختصار، هو أن التبو أصبحوا قوة عسكرية لا يستهان بها، وتمكنوا بعد انهيار النظام الليبي السابق من التقدم إلى جنوب ليبيا لأول مرة، في حين بقي الطوارق الليبيون محايدين، ولم يشاركوا في النزاع.

والسكان في سبها، عاصمة فزّان، متنوعون ومختلطون، ويستقر "الأهالي"، أو المزارعون الفزانيون القدامى في أحياء الجديد والقرضبية وحجارة؛ وأما السكان القبليون الذين استقروا فيها خلال الحقبة الحديثة فيقطنون في حي المنشية؛ وأما سكان المناطق الحضرية الجديدة فهم في قلب المدينة في قعيد، وفي أحياء مختلطة كسكرة والطوري. وقد أصبحت سبها أيضاً مقصداً لمقيمين من أنحاء أخرى في ليبيا، علاوة على مهاجرين من تشاد والنيجر ونيجيريا وغيرها من البلدان العربية والأفريقية، بل وحتى الأوروبية. كان حكام سبها، في أيام النظام الملكي، من عائلة سيف النصر، قادة قبيلة أولاد سليمان والتحالف القبلي الذي عُرف باسم "الصف الفوقي"، الذي سيطر على المنطقة الجنوبية لقرنين من الزمن. ولكن الانقلاب العسكري في عام 1969 غيّر ميزان القوى، فاستهدف القذافي عائلة سيف النصر، واضطهد المنتمين إليها، وصادر ممتلكاتهم، واستبدلهم بأشخاص من قبيلته، القذاذفة، أو من المقارحة أو الحساونة أو الأهالي من أولاد خضير. وكانت هذه خطوة سياسية ذكية، أنشأت تحالفات جديدة دون تجاهل المنافسة بين الفئات التي تتصارع على السلطة ومواقع النفوذ السياسي والتنقل الاجتماعي.

ولكن، ولهذا السبب، لم يكن من المفاجئ أن عائلة سيف النصر وتحالف قبيلة أولاد سليمان انقضوا على خصومهم القدامى وانضموا إلى الانتفاضة بعد بدايتها في شباط/فبراير 2011، فهاجموا القذاذفة، واستولوا على مزارعهم وممتلكاتهم. لم يكن هناك في المنطقة الجنوبية فئة مسلحة مهيمنة، بل مجموعات صغيرة يسيطر كل منها على أجزاء مختلفة من المنطقة. فاستغل، مثلاً، رجال قبائل التبو المسلحين فراغ السلطة، وتقدموا شمالاً إلى ضواحي سبها حيث اشتبكوا مع أولاد سليمان. وقد اكتسب المنتمون إلى قبائل التبو والمعارضون السودانيون المقيمون في ليبيا مزيداً من النفوذ، كقوة عسكرية، حين حاولت الحكومات الليبية في طرابلس وبنغازي ومصراتة أن تستميلهم بالمال، وأن تقيم تحالفات معهم في الجنوب. وازداد انخراط التبو والطوارق في تجارة مربحة ولكن غير قانونية، تقوم على تهريب الأسلحة والوقود والمخدرات والمهاجرين غير الشرعيين عبر الصحراء الكبرى. وأصبح العديد من المدنيين في مدن فزان وبلداتها ضحايا لهذه الجماعات المسلحة والميليشيات. وعندما تحرك الجيش الليبي "قوات الكرامة" بقيادة المشير خليفة حفتر إلى الجنوب، رحب الناس بهم كمحررين بسبب الوضع المزري وانعدام الأمن وحكم القانون في الجنوب الليبي. ومن المهم أيضاً أن نضع في اعتبارنا أن العديد من الأسر الجنوبية هربت إلى طرابلس (العاصمة)، وأن الأسر التي كانت لديها أموال هاجرت إلى تونس ومصر.

إزالة الغموض عن المناطقية والقبلية

ليبيا هي ثالث أكبر بلدان أفريقيا مساحة، والمناطقية فيها واقع جغرافي وتاريخي لا يمكن إنكاره. نتجت المناطقية عن مساحة ليبيا الكبيرة، وتنظيمها الاقتصادي والاجتماعي. ولكن لا ينبغي أن يكون بروزها مفاجئاً، فكل بلد فيه مجتمعات محلية، لدى كل منها هويته المحلية وتاريخه الفريد، فهي ليست ظاهرة تتفرد بها ليبيا. وبدلاً من اعتبارها كذلك، ينبغي الإقرار بأن الصراع نبع عن فشل قادة الانتقال بعد عام 2011، لا سيما بعدما حشد هؤلاء قوى إقليمية ومحلية لمحاربة خصومهم. انقسم المجتمع الليبي إلى ثلاث مناطق رئيسية، ولكنه تمكن من التوصل إلى توافق وتسويات أقرت بالهويات المحلية، واستمر الأمر كذلك حتى عام 2011، وما تلاه من اندلاع للحرب الأهلية.

وكما ذكرتُ سابقاً، تركز الدراسات بشأن الأزمة الليبية على الهويات القبلية والتعقيدات السياسية في علاقاتها المتبادلة، كما لو كان المجتمع لا يزال يتألف من مجموعة مشرذمة من القبائل تهيمن عليها عقلية لم تتغلغل فيها الحداثة. ولكني شددت على أن هذا الافتراض إنما هو أسطورة مضللة، تستنسخ الأيديولوجية الاستعمارية والنظرات الاستشراقية. فهو مضلل إذ يفترض أن المجتمع الليبي لم يطاله مرور الأزمنة وتقدم العصور، فلم يتأثر بالرأسمالية، والتغيير الاجتماعي، والتوسع العمراني، وتكوين الطبقات، والهوية القائمة على نوع الجنس، ولم يشهد تخلياً عن الهوية القبلية خلال القرن الأخير من الزمن. وقد أصبح هذا الافتراض، حول مجتمع لا يزال موجهاً بعقلية تعود إلى ما قبل الحداثة وتناهضها، مفهوماً أيديولوجياً يفسر به تطور الأحداث في ليبيا، ولكن ينبغي التساؤل في هذا السياق: ما الذي يعنيه الحديث عن الهوية القبلية والقبائل اليوم مقارنة بالمجتمع الليبي عشية الاستقلال في عام 1951؟ وعندما يستخدم الناس هذا المفهوم، ماذا يقصدون به؟ وكيف يمكن وضعه في سياق استخدام الدولة والجهات الفاعلة للقبيلة؟ فاستخدام مصطلح "القبيلة" دون سياق مضلل، يتغاضى عن مجتمع تغيَّر فيه معنى القبيلة وتحوّل على مدى فترة طويلة ولم يعد فيه زعماء القبائل يتمتعون بالنفوذ الذي كانوا يتمتعون به من قبل. في عام 2012، كان معظم الليبيين يعيشون في المراكز الحضرية الرئيسية التالية:

- طرابلس 1,019,000
- بنغازي 633,000
- مصراتة 286,000
- طبرق 138,000
- سبها 99,000
- الزاوية 87,000
- سرت 78,000

تناولت عدة دراسات قيمة مسألة القبائل، لا سيما بحوث جون ديفيس وعمر الفتحلي وأمل العبيدي. يعيش معظم الليبيين اليوم في خمس مدن رئيسية، وتصل نسبة سكان المدن من مجموع السكان إلى 80 في المائة، فلم يعودوا محصورين في الممتلكات ومساحات الإقامة القبلية الجماعية، ولا بالنمط الاجتماعي القبلي القائم على الاكتفاء الذاتي. ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة بينهم هو الأعلى في القارة الأفريقية بأسرها، سواء أكان ذلك بين الرجال أم النساء. غير أن النظام القديم لجأ إلى الهوية القبلية كوسيلة لتعزيز داعميه وتقسيم معارضيه، وقد استجاب المجتمع لهذا التقسيم، مستخدماً هذه الهوية للحصول على النفوذ والسلع، خلال حقبة أغلق النظام خلالها المقاهي ودور السينما، وحظر الأحزاب والتجمعات السياسية. فبات المسجد والقبيلة من بين المؤسسات المدنية العامة القليلة المتاحة أمام الناس، ولكن معنى القبيلة تغيَّر كثيراً.

وخلاصة ما سبق هو أن المجتمع الليبي تغيَّر كثيراً اليوم، فمعظم سكانه يقطنون في المدن، واقتصاده مندمج في السوق العالمية، وينقسم على أساس الطبقة الاجتماعية، ونوع الجنس، والعوامل الاقتصادية المناطقية. فليس التحدي الذي يواجهه اليوم الطابع القبلي، بل التصنيفات المستخدمة لفهم تعقيداته وتنوعاته. والأهم من ذلك هو أن فشل الانتقال في ليبيا لا يرجع إلى الطبيعة القبلية للمجتمع، بل إلى إخفاق القادة الليبيين في بناء توافق وطني ومصالحة تشمل

كلاً من أنصار النظام الملكي والجماهيرية. وأعتقد أن ثمة خيار بديل، لا يزال بإمكانه تدارك أوجه الخلل التي أدت إلى فشل العملية الانتقالية بعد عام 2011. وأرى أن الليبيين يمكنهم أن يستقوا دروساً من التسوية الكبرى التي أدت إلى الاستقلال، حين ركز زعماء المناطق على التوافق على السيد إدريس ملكاً للبلد من أجل توحيد البلد، بدلاً من السعي إلى معاقبة المتعاونين مع الاستعمار الإيطالي أو تجاهل النضال الليبي البطولي ضد الاستعمار الإيطالي والسيطرة الأجنبية.

3. العنف والتشدد والتطرف العنيف

أدى عاملان رئيسيان إلى الصراع والحرب الأهلية في ليبيا: سياسة الانتقام والإقصاء الموروثة عن النظام القديم، وعسكرة المجتمع الليبي بعد عام 2011. وقد مثل هذان العاملان هجمة شرسة على القيم الليبية التقليدية، القائمة على التسامح والتعايش وتغليب الشعور الوطني، وأرى فيهما أخطر تهديد لمستقبل البلد. وأدى انهيار الدولة من ناحية، وتزايد التسلح من ناحية أخرى إلى إيجاد اقتصاد حرب، وتكوين تكتلات لها مصلحة كبيرة في بقاء الوضع الراهن، حيث تسيطر على المناصب والمال والنفوذ، وتعرقل أي انتقال سلمي إلى بناء الدولة والانتخابات. بدأ نشوء هذه السياسات في ظل النظام القديم، ولا سيما خلال الثمانينات، عندما واجه المجتمع الليبي تحديات جمة في إغلاق البلد، وتجارب السياسات الاشتراكية الفاشلة، والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية التي أدت إلى انتشار التهريب والفساد للنجاة من شظف العيش. وبحلول نهاية العقد، صارت المؤسسات والمكاتب العامة تُعتبر غنيمة وفرصة مفتوحة للإثراء الشخصي. ولكن الفساد لم يصل إلى الحد الذي وصل إليه اليوم، بعد انهيار الدولة وزوال الروادع. وثمة إرث آخر للنظام القديم هو العقاب القمعي والوحشي على الاختلاف والمعارضة.

وكان نظام القذافي قد وفّر الاستقرار وخدمات الرعاية الاجتماعية والمنافع العامة لليبيين في الطبقتين الفقيرة والمتوسطة. ولكنه، بعد عام 1975، ما عاد يتسامح مع المعارضة، فتواترت الإشارة إلى المعارضين بأنهم "كلاب ضالة"، وبرر النظام بهذا إعدامهم واغتيالهم، وقد كانت سياسة الانتقام والعقاب هذه رسمية ومعلنة، وليست سراً. وقد أُعدم بعض المنشقين شنقاً على العلن؛ واختُطف آخرون أو اغتيلوا في بلدان عربية أخرى أو في أوروبا. وقد أدت هذه السياسة العقابية الى تطرف العديد من الجماعات داخل البلاد وخارجها. فأصبح البعض جهاديين متطرفين داخل السجون الليبية أو في المنفى أو في الحرب في أفغانستان، ومالوا نحو جماعات كالإخوان المسلمين أو السلفيين، أو حتى جماعات أكثر تطرفاً، كالجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا، وتنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية بمختلف فروعه، مثل أنصار الشريعة في بنغازي، ودرنة، وسرت، وأجدابيا، وصبراتة.

وساعد توفر ملايين قطع السلاح على تزايد العنف وعسكرة الصراع، بل المجتمع ككل. وقد سبقت الإشارة إلى أن نظام القذافي أنفق أكثر من 30 مليار دولار على الأسلحة بين عامي 1969 و2010. وفي حين دُمر 21 مستودعاً لتخزين الأسلحة، هُرِّبت محتويات 70 مستودعاً آخر، ثم استُخدِمت لاحقاً في الحرب الأهلية. وقدر المبعوث الخاص السابق للأمم المتحدة، غسان سلامة، أن ليبيا فيها 20 مليون قطعة سلاح، وأن كل أسرة ليبية لديها ثلاث أو أربع قطع. وهذا عدد كبير في بلد لا يتجاوز عدد سكانه 6.5 ملايين نسمة. أهم العوامل التي فاقمت الصراع هي انتشار الأسلحة، وغياب المصالحة، واندلاع حروب أهلية محلية بين المدن والبلدات التي انقسمت، فانحاز بعضها إلى نظام القذافي، وبعضها الآخر إلى المجلس الوطني الانتقالي الذي تشكّل في 17 شباط/فبراير في شرق ليبيا. وقد اندلع صراع معروف بين تاورغاء ومصراتة في عام 2011. فانحاز أهالي تاورغاء إلى جانب قوات القذافي وشاركوا في الهجوم على مدينة مصراتة، التي انضمت إلى انتفاضة 17 شباط/فبراير. ولكن سكان تاورغاء لم يتجاوز عددهم 40,000 نسمة، مقابل 300,000 يسكنون في مصراتة، وهي ثالث أكبر مدينة في البلد. ولذلك، وبعد تدخل حلف شمال الأطلسي وهزيمة نظام القذافي، انتقمت مصراتة من خصومها، بمن فيهم سكان تاورغاء وبني وليد، فطرد سكان بلدة تاورغاء وأصبح سكانها لاجئين داخل البلد وخارجه. وتعرض سكان في بلدات ومدن أخرى لتشريد مريع مماثل، مثل سرت وبنغازي وورشفانة وسبها وككلة وبني وليد.

وفي مصراتة الآن أبرز قوة عسكرية في غرب ليبيا، فلديها أكثر من 200 دبابة و25 طائرة مقاتلة ومطار وميناء رئيسي، بالإضافة إلى علاقات قوية مع تركيا وقطر، فباتت هذه المدينة التجارية الآن، بحكم الواقع، دولة في مدينة. وقد عزز قادة المدينة نفوذهم من خلال التحالف مع جماعة الإخوان المسلمين وغيرها من الجماعات الإسلامية. ونتيجة لذلك، أصبحت مدينة مصراتة من أهم اللاعبين الاقتصاديين والعسكريين في الحرب الأهلية الليبية. وانقلب سكان الجبل الغربي على بعضهم بعضاً، فانضم الأمازيغ الجبلية والزنتان والرجبان إلى الانتفاضة في عام 2011، واشتبكوا مع المدن والقبائل التي انحازت إلى طرف نظام القذافي، مثل المشاشية والصيعان وورشفانة والنوايل وترهونة، وأدى اجتماع العسكرة مع انعدام القيادة إلى تفجر أسوأ جوانب الناس ضد بعضهم البعض. كانت مدينة الزنتان أول مدينة تتمرد على النظام القديم، فتلقت مساعدات عسكرية واقتصادية، وظهرت كلاعب رئيسي في الجبل، على الرغم من أن عدد سكانها لا يتجاوز 40,000 نسمة.

كان معدل البطالة بين سكانها، حيث ينتشر الشباب بنسبة كبيرة للغاية، قد بلغ 30 في المائة، فوجد هؤلاء الشباب، بعد أن حملوا البنادق، فرصة للعمل، وهيبة واحتراماً بين السكان، وانتشر العنف على نطاق واسع. ودبّت الحياة في خصومات وعداوات تعود إلى فترة الاستعمار الإيطالي، كما هو الحال بين المدينتين الغربيتين الكبيرتين: مصراتة وبني وليد. وباتت ليبيا كجسد دون رأس، ولكن أعضاء الجسد نفسه كانت تصارع بعضها بعضاً. واستغلت قوى خارجية انهيار الدولة، مثل الجماعات المعارضة المسلحة من تشاد والسودان، لتتحول إلى قوات مأجورة، وانتقلت جماعات جهادية وسلفية من اليمن وتونس ومصر والجزائر والصومال إلى الجنوب الليبي وبنغازي وسرت ودرنة. وفي حالتي درنة وسرت، استولى تنظيم الدولة الإسلامية على المدينتين واستقل بهما عن نفوذ الدولة الليبية، بل وحتى عيّن عليهما حكاماً غير ليبيين.

وأصبح العنف منتشرا على نطاق واسع وانقلب أفراد المجتمع على بعضهم البعض. وأدت منازعات بسيطة إلى استخدام الأسلحة. ومع تفاقم العنف، تزايدت أعداد الساعين إلى الانتقام. وفي فصيل أولياء الدم مثال جيد على ظهور جماعات الاقتصاص الأهلية التي تسعى إلى الانتقام، فقد تشكّل الفصيل في عام 2017، بقيادة سليمان بولهطي، من بلدة القبة في الجبل الأخضر في شرق ليبيا. وكان بولهطي قد فقد ثلاثة من أبنائه في القتال على مدينة درنة، فشكّل هذا الفصيل لتحقيق العدالة للأشخاص الذين قتلهم الإرهابيون، وانضم إلى الجيش الليبي "قوات الكرامة" بقيادة المشير خليفة حفتر. ولكن تطرفاً أشد برز في ليبيا بعد انتشار بعض التيارات المتشددة في البلد.

فمعظم الليبيين، وكما هو حال بلدان المغرب، إما مسلمون سنيون مالكيو المذهب، مع ميل إلى التصوف، أو مسلمون إباضيون. وقد اجتمعت هذه التقاليد المعتدلة مع النزعة الصوفية في الحركة السنوسية، وهي حركة اجتماعية جمعت بين المدرسة المالكية في الفقه وتقاليد التصوف وأجرت إصلاحات مبتكرة في التعليم والتجارة، ونشرت نظرة إنسانية للعالم لا تشوبها العنصرية. واعتمدت الحركة السنوسية، في جهودها، على مؤسسات لطالما انتشرت في بلدان شمال أفريقيا والمغرب، وهو الزوايا، حيث يوجّه المنتمون إلى المساعدة الذاتية، ويسود التسامح مع الثقافات واللغات الأخرى. وقد ساهمت الحركة السنوسية في صون وحدة المجتمع الليبي وتماسكه حتى قبل الغزو الإيطالي عام 1911. وأما" الفكر السلفي"، فهو غريب عن المجتمع والثقافة الليبيين، ولكنه، لأول مرة منذ قرون، يحرز تقدماً داخل ليبيا اليوم، وخاصة ما يسمى بـ "الحركة المدخلية"، نسبة إلى الشيخ السعودي ربيع المدخلي. ونوعية تأثير هذا التفسير الجامد للإسلام ومدى ذلك التأثير على مختلف الفئات من سكان ليبيا لا يزال غير واضح، ويتطلب المزيد من البحث. ومن المعلوم أن مجموعة من "الليبيين المدخليين" يحاربون مع الجيش الليبي "قوات الكرامة" بقيادة المشير خليفة حفتر، وأن مجموعات مماثلة تشكل جزءاً من التشكيلات طرابلس المسلحة في طرابلس، مثل قوات الردع الخاصة، كتيبة الضمان وقد جنّد دعاة من خارج ليبيا الشباب الليبيين الذين قاتلوا في أفغانستان ولم يتمكنوا من العودة إلى بلدهم. وجُنّد نشطاء آخرون في السجون الليبية والغربية، أو أثناء أدائهم للحج أو العمرة. تدعو بعض الجماعات السلفية الليبية إلى الفصل بين الجنسين في المدارس والكليات الليبية، ويضايق بعض المنتمين إليها

النساء اللواتي لا يرتدين الحجاب، كما تحظر الكتب التي يعتبرها بعضهم أنها تتنافى مع تفسيرها للإسلام، ودمرت العديد من أضرحة ومقابر الصوفية والأولياء التي تعود إلى قرون من الزمن. ولها الآن نفوذ واسع في وزارتي التعليم والأوقاف الدينية، وأيضاً في العديد من المساجد ومحطات الإذاعة والتلفزيون. من المرجح أن تؤدي هذه السيطرة إلى إلحاق مزيد من الضرر بالتقاليد الثقافية والدينية المتسامحة في المجتمع الليبي.
ويمثل استهداف دور المرأة إحدى وسائل تغيير القيم الاجتماعية والدينية، إذ ترى بعض التيارات السلفية والجهادية في النساء الليبيات، وفي الجماعات الليبرالية المدنية كمخالفين لهم.

وقد ناضلت المرأة الليبية على مدى الخمسين سنة الماضية ببطولة للحصول على حقوقها في التعليم والعمل والحيز الاجتماعي والعام، في ظاهرة يمكن وصفها بـ "وطنية المساواة بين الجنسين"، وكان دورها، في هذا الإطار، مرموقاً. كانت ليبيا من أفقر بلدان العالم في عام 1943، وبلغت معدلات الأمية فيها 98 في المائة. لكن، وبفضل الحركات الاجتماعية للمرأة الليبية وانتشار التعليم منذ الاستقلال، تتعلم اليوم ملايين النساء الليبيات. وقد أتاح هذا التقدم في تعليم المرأة الليبية دور الشابات السياسي النشط في ثورة 17 شباط/فبراير 2011. بل وقد بدأت الثورة في 15 شباط/فبراير 2011، بمسيرة تطالب بالعدالة، قادتها أمهات ضحايا مجزرة سجن بوسليم، وهم سجناء سياسيون قتلوا في عام 1996، ويقدر عددهم بنحو 12,000. فمثلت المظاهرة الاحتجاجية بداية للثورة. وقد ساهمت النساء الليبيات في الثورة بطرق عديدة، فرعين الجرحى؛ ووثقن فظائع النظام؛ وصنعن أفلام الفيديو وأرسلن الرسائل عبر الإنترنت؛ وطهين للمقاتلين؛ واعتنين بالأطفال؛ وتحدثن مع وسائل الإعلام؛ وكانوا هنَّ من خاط علم الاستقلال المستعاد من أيام النظام الملكي. ويفوق اليوم عدد النساء الملتحقات بالتعليم العالي عدد الرجال، فيمثلن 80 في المائة من طلاب أقسام العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعات الليبية.

غير أن الحرب الأهلية، وما صحبها من تصاعد نفوذ الإسلاميين المحافظين، أدى إلى نتيجة غير مقصودة، هي الهجوم على حقوق المرأة الليبية وحيزها العام، فباتت هذه الحقوق اليوم تحت الحصار. وتبيّن أن نهاية نظام القذافي تمخّض عنها بروز فئة محافظة، منظمة ومسلحة، وأن هذه الفئة أطلقت العنان للتعبير عن آرائها. ففي 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011، أدلى مصطفى عبد الجليل، القاضي الذي أصبح رئيساً للمجلس الوطني الانتقالي، ببيان لا يُنسى، تطرق فيه إلى الرجوع إلى تفسير ذكوري ومحافظ للشريعة الإسلامية. واعترض القاضي عبد الجليل على تقديم المذيعة سارة المسلاتي لحفل تسليم السلطة إلى المؤتمر الوطني الليبي، حيث كان يفترض أن تقدّمه إلى جميع المواطنين في البلد. ولكن عبد الجليل فاجأ مشاهدين كثيرين وصدمهم حين وبخ المذيعة الشابة لعدم ارتدائها الحجاب، وطلب منها مغادرة المسرح. ثم صدم الجمهور ثانية حين أكد إلغاء كافة القوانين التي رأى أنها تخالف الشريعة الإسلامية، ومنها قانون الحد من تعدد الزوجات. وقد انحاز مصطفى عبد الجليل إلى الفئة الإسلامية في الائتلاف الذي قاد الانتفاضة، وبعث خطابه برسالة محبطة إلى الجماعات الليبرالية والنسائية التي ناضلت منذ عام 1951 من أجل تعزيز المساواة والحقوق القانونية. فأُبطلت بعض قوانين جماهيرية القذافي التي كانت قد أعطت النساء حقوقاً كثيرة في عام 1984. وعلى الرغم من أن الجماعات الإسلامية لم تشكل إلا فئة صغيرة من التحالف الذي حارب نظام القذافي، إلا أنها كانت حسنة التنظيم والتسليح، كما تلقت دعماً قوياً من أطراف خارجية. وأعقب التوجه المحافظ الذي عبّر عنه خطاب القاضي مزيد من الخسائر للمرأة الليبية، مثل الحق في إعطاء الموافقة قبل أن يتمكن زوجها من الزواج بأخرى. ومن الأمثلة الحديثة على القمع في بنغازي مداهمة عناصر متشددين من الشرطة لمقهى كازا، واعتقالهم لشابات نظمن لقاء بينهن في المقهى.

وقد أشاع "المفتي السابق" الشيخ الصادق الغرياني هذه النزعة المحافظة المغالية، فدعا إلى الفصل بين الذكور والإناث في المدارس الليبية، وشن هجمات قاسية على الليبراليين والمدافعين عن حقوق المرأة، معتبراً إياهم أعداء للإسلام والعقيدة. وسرعان من اتخذ هذا الهجوم المحافظ على المرأة الليبية منحىً عنيفاً، فتعرض العديد من النشطاء للتهديد والاغتيال. وفي 25 كانون الثاني/يناير 2014، قُتلت المحامية والناشطة سلوى بوقعيقيص، واختطف زوجها. كما اغتيل كلٌّ من فريحة

البركاوي، وهي عضو المؤتمر الوطني العام عن مدينة درنة، وانتصار الحصائري، وهي ناشطة من طرابلس. وحظر قانون جديد على الليبيات السفر بدون مرافق ذكر، وتعرض العديد من النساء والرجال للتهديد. وقد قُتل حوالي 230 شخصاً، لا سيما في بنغازي، خلال الحرب التي دامت ثلاث سنوات بين الجيش الليبي والجماعات الجهادية حتى انتهت في عام 2016. وأُجبر بعض النساء والنشطاء الليبراليين على مغادرة البلاد إلى تونس ومصر وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وغني عن القول إن مدينتي بنغازي وسرت دمرتهما الحرب الأهلية، وفر وغادرالعديد من الإسلاميين الذين خسروا الحرب بنغازي. وقد حدث العكس في طرابلس في عام 2014، عندما فر وغادرالعديد من الأشخاص الذين خسروا الحرب.

4. دور الأعراف والقيم الثقافية والدينية

قبيل اندلاع ثورة عام 2011، كان المجتمع الليبي قد تحوّل إلى اقتصاد حديث، مع توسع حضري كبير، ومستوى مرتفع للتعليم. وكما هو حال العديد من مجتمعات شمال أفريقيا، كانت الثقافة الدينية السائدة هي إما الإسلام السني المالكي، أو الإسلام الإباضي، علاوة على ثقافة وطنية راسخة، تطورت جراء الكفاح ضد الاستعمار الإيطالي، وما صحبه من سياسات تشريد وحشية. كما أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء والرجال في ليبيا كانت مرتفعة.

أدت انتفاضة عام 2011، وتدخل حلف شمال الأطلسي، والحرب الأهلية المستمرة إلى تغييرات كبيرة في ثقافة المجتمع وقيمه. ولم تُجْرَ دراسة شاملة لهذه التغييرات، ولكن الإجابات على مسح غير رسمي على الإنترنت تشير، بمعظمها، إلى توافق في الآراء حول هذه المسألة. وقد طرح الناس، على سبيل المثال، النقاط التالية رداً على أسئلة حول التغيير الاجتماعي في ليبيا بعد عام 2011:

- "انتشرت اعمال عدائية عديدة بعد انهيار الدولة"؛
- "مهاجمة المرأة وفرض قيم محافظة غريبة عن الإسلام الليبي"؛
- "جاءت جماعات خارجية إلى ليبيا وفرضت وجهات نظرها، مثل الفصل بين الجنسين، واللباس الإسلامي، والإسلام المتطرف"؛
- "لقد دمر انتشار الأسلحة والفساد والجريمة المجتمع؛ فتزايدت الجرائم؛ وتفككت الدولة وسيادة القانون؛ وانتشر الخوف، الذي أثر على الأطفال وخلق فجوة بين الأجيال"؛
- "إن المناطقية والتمييز العرقية أمران جديدان علينا، ويُستخدمان على حساب الوطنية الليبية"؛
- "عدنا إلى عام 1911، عندما غزتنا إيطاليا"؛
- "إذا أردت أن تفهم ما يحدث الآن، عليك أن تفهم كيف كان المجتمع الليبي من قبل. في ظل النظام الملكي، أحسنّا التصرف لأننا كنا نخجل من الإساءة. وفي عهد القذافي، أحسنّا التصرف لأننا كنا نخشى القانون والدولة. ولكننا اليوم ما عاد لدينا لا خجل ولا خشية، بل انتشر بيننا العنف والفوضى، فسرق عناصر الميليشيات والمهربون والقوى الخارجية ثورتنا"؛
- "ماذا تتوقع عندما يكون لديك 20 مليون قطعة سلاح دون جيش أو شرطة؟ من المتوقع أن يحدث العنف في أي مجتمع، بما في ذلك مجتمعنا"؛
- "لقد خدعنا قادتنا والغرب، وصوتنا ثلاث مرات، لكن أصواتنا سرقها القادة الفاسدون والميليشيات. في عهد القذافي، كان لدينا طاغية واحد. والآن، لدينا طغاة كثر".

مع أن هذه الإجابات متوقعة، إذ تعبر عن الإحباط الناجم عن سنوات من الاضطراب والفوضى والعنف، فهي تؤكد على إدانة الجماعات التي تسببت في هذا الدمار والصراع.

ومن الصعب العثور على مؤشرات تجريبية، ولذلك لا بد من البحث في الاتجاهات. فبيّنٌ، مثلاً، أن معدلات البطالة مرتفعة للغاية بالنسبة لبلد غني منتج للنفط لا يتجاوز عدد سكانه 6.5 ملايين نسمة. وفي عام 2011، قُدِّر معدل البطالة بنسبة 45 في المائة، بل وبلغ 50 في المائة بين الرجال الليبيين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و34 سنة. وعانى الأفراد في الطبقة العاملة والمتوسطة مالياً بسبب التأخير في دفع المرتبات والمعاشات التقاعدية، وعدم كفاية السيولة في المصارف الليبية، وانخفاض سعر صرف الدينار الليبي بالعملات الأجنبية بنسبة 10 في المائة. فوقعت شرائح من الطبقة الوسطى في براثن الفقر، الذي أصبح واسع

الانتشار، فتزايد عدد المتسولين. وفقدت أسر من الطبقة المتوسطة مدخراتها، واضطرت إلى بيع مجوهراتها لشراء الغذاء. وسُجِّلت حالات لليبيين يقيمون في المساجد ويستجدون المساعدة، حتى بين المقيمين في تونس ومصر. أفاد صحفي ليبي يعيش في مصر في رسالة أرسلها إلي: "بعد أن تلقيت تهديدات بالقتل اضطررت إلى مغادرة طرابلس إلى مصر، حيث أكافح لدفع إيجار مسكني وثمن طعامي". وقالت لي أستاذة جامعية من بنغازي إنها، شأنها شأن العديد من الناس، تعرضت لضغوط للمغادرة إلى تونس لأن أثاث منزلها تعرض للسرقة.

تشير الدراسات الأخيرة حول الفقر في ليبيا إلى أن مليوني ليبي يحتاجون إلى دعم مالي لتلبية احتياجاتهم. وهذا المستوى من المشقة مثير للقلق، ولكنه لا ينبغي أن يكون مفاجئاً، فقد انخفضت حصة الفرد من الدخل في ليبيا من 25,000 دولار سنوياً في عام 2010 إلى 10,000 دولار في عام 2014، ما يزيد الضغوط على الأسر الليبية. وسجلت معدلات الطلاق تزايداً حتى بلغت 30 في المائة في عام 2018. ووفقاً لمكتب السجلات المدنية، سُجِّلت 4,019 حالة طلاق في عام 2018 وحده. وتشمل أسباب الطلاق الرئيسية المذكورة العوامل الاقتصادية والنفسية حين لا يتمكن الزوج من إعالة زوجته وأسرته.

وثمة علامة أخرى مثيرة للقلق، وهي تزايد العنف ضد النساء والأطفال. لا تتوفر إحصاءات دقيقة عن هذه الجرائم، بما فيها الاغتصاب، ولكن تبرز مؤشرات لا يمكن إنكارها، حيث يتواتر الإبلاغ عن حالات الاغتصاب في جميع أنحاء البلد. وقد اشتهرت حالة مروّعة حديثة تشير إلى تزايد العنف ضد المرأة، حين انتشر شريط فيديو على شبكة الإنترنت لثلاثة رجال يغتصبون شابات ليبيات، وقد أحدث انتشاره صدمة كبيرة في البلد. ومع مقتل العديد من الشباب في الحرب، واضطرار آخرين إلى مغادرة البلد، بقيت نساء كثيرات يعشن بمفردهن أو كوالدات وحيدات، وتقلصت فرص شابات كثيرات في الزواج. وبيّنت نتائج بعض الدراسات حول تأثير العنف ضد الأطفال في العاصمة طرابلس أن هناك 54 حالة من الإجهاد والاكتئاب والسلوك العنيف بين الأطفال في عام 2018، وربما لا يمثل ذلك إلا عينة من الحالات الفعلية.

إن ما هو على المحك حقاً هو القيم الدينية والاجتماعية الأساسية للمجتمع الليبي، أو ما أسميه رأس المال الاجتماعي الليبي، مثل قيم الترابط والتجمع المدني والتعايش، والتي تتعرض لضغوط هائلة بدأت تضعفها. ولا تتوفر بحوث حول هذه التغييرات الاجتماعية إلا دراسة قيمة أجراها في عام 2014 مركز البحوث والاستشارات في جامعة بنغازي، بقيادة الدكتور زاهي المغيربي والدكتور نجيب الحصادي. وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج دقيقة بشأن حالة القيم والثقة اليوم، منها ما يلي:

- 10 في المائة من الأشخاص الذين غطتهم الدراسة لا يرون أن الآخرين جديرون بالثقة؛
- 5.5 في المائة يمانعون في أن يكون جارهم غريباً؛
- 59 في المائة يمانعون إذا كان جارهم عاملاً أجنبياً؛
- 49.8 في المائة يعتقدون أن الزوج لديه الحق في الزواج من زوجة ثانية؛
- 26.6 في المائة يعتقدون أن النساء عليهن ارتداء الحجاب؛
- 31.3 في المائة لا يؤمنون بحرية الدين، بل بالالتزام الصارم بالإسلام؛
- 34 في المائة يعتقدون أن البلد يجب أن يحكمه نظام سياسي له قائد قوي ووحيد؛
- 36.2 في المائة يعتقدون أن إدراج الشريعة الإسلامية في الدستور أهم من الانتخابات الحرة والأحزاب السياسية؛
- 92 في المائة يعتقدون أن الأولوية القصوى يجب أن تعطى للأمن الوطني، وعلى حساب على الحرية الفردية، عندما يكون الأمن الوطني للبلد مهدداً.

وهذه النتائج باعثة على القلق، ولكن لا بد من قراءتها في سياق ما تشهده ليبيا اليوم من حرب أهلية ومعاناة، فهي مختلفة عن القيم العميقة الجذور التي حافظت على المجتمع الليبي لفترة طويلة ودفعت الناس إلى

الثقة ببعضهم البعض. ويتبين منها أن الحرب الأهلية العنيفة أسفرت عن تغييرات اجتماعية واقتصادية رئيسية دائمة. وقد تفاقم تأثير هذه المواقف العنيفة والعدائية بسبب الحروب الثقافية والإعلامية على التلفزيون ووسائل الإعلام الاجتماعية، التي تشوه صور الحكومات الليبية المتقابلة في الشرق والغرب، في طرابلس وطبرق. ويدور صراع اليوم بين الجيش الليبي "قوات الكرامة" بقيادة المشير خليفة حفتر الذي يسيطر على المناطق الشرقية والجنوبية من البلاد، وحكومة الوفاق الوطني المدعومة من التشكيلات المسلحة في طرابلس وقوات مصراتة. وليس الصراع على طرابلس فحسب، بل حول من يجب أن يمثل المصالح الوطنية والرأي العام في ليبيا. وقد وصل الصراع إلى أفق مسدود لا يمكن حله دون التوصل إلى حل لمشكلة الميليشيات التي تسيطر على طرابلس، ودون تنازلات ملموسة من الطرفين. فالحرب الأهلية لن تنتهي، حتى وإن انتصر الجيش أو الإسلاميون وميليشيات طرابلس ومصراتة، إذ لا يمكن لأي فئة أن تحكم البلد بمفردها. كما لا يمكن إلا لتسوية تليها مصالحة وطنية أن تزيل العوامل الهيكلية الكامنة وراء الحرب الأهلية الليبية.

5. المصالحة الوطنية والمحلية، والحوار الوطني ووضع عقد اجتماعي

شاركتُ، في 26 كانون الأول/ديسمبر 2011، في مؤتمر لعموم الليبيين بعنوان "نحو جمهورية مدنية ديموقراطية جديدة في ليبيا". وقد عقد المؤتمر بعد تحرير طرابلس، ونظمته الهيئة التعليمية في جامعة طرابلس. واخترت، لمداخلتي، موضوع الإصلاح السياسي والمصالحة الوطنية، فقدمت ورقة بعنوان: "لماذا وكيف نفكر في المصالحة الوطنية". واستندت في عرضي إلى دراستي الطويلة لتاريخ الدولة والمجتمع في ليبيا الحديثة، وتدريسي لنظريات الثورة الاجتماعية وسياستها، وإلى نماذج من حالات مقارنة للمصالحة الوطنية والعدالة عبر الوطنية في أواخر القرن العشرين. وحذرت من التهاون، وتنبأت بخطر إقصاء مؤيدي النظام القديم وتصفية الحسابات مع الخصوم الجدد.

وحاججت أيضاً بأن الانتفاضات المهزومة غالباً ما تستولي عليها الثورات المضادة والأجندات الأجنبية. وشددت على أن المجتمع الليبي يقف على مفترق طرق، وأن أفضل ضمان لتجنب المزالق المتوقعة هو الاتفاق على إصلاح سياسي تتبعه لجنة للحقيقة والمصالحة يكوّنها الليبيون على أساس الأولويات الليبية، فتمنح العفو والإدماج مقابل الإقرار بجميع الجرائم والفظائع المرتكبة قبل انتفاضة عام 2011 وخلالها. لكن، وللأسف، لم يجد هذا المقترح آذاناً صاغية، فاختار قادة المرحلة الانتقالية المسار المعاكس المفضي إلى الإقصاء والانتقام، فكان منتهاه متوقعاً: الحرب الأهلية والعنف في العديد من مناطق البلد ومدنه.

وأولاً، لم تتصرف الهيئتان الحكوميتان الجديدتان، أي المجلس الوطني الانتقالي في الفترة 2011-2012 والمؤتمر الوطني العام في الفترة 2012-2014، بحسم، فأتاحا فرصة للجماعات المسلحة والأجنبية للسيطرة على الدولة. وحاولت الهيئتان استرضاء الجماعات المسلحة بإعطاء عناصرها مرتبات سنوية من الدولة، ولكن هذه السياسة غير الحصيفة شجعت العديد من المنتمين إلى الميليشيات، القدامى منهم والجدد، على ترسيخ نفوذهم. وتزايد عدد المنتمين إلى الميليشيات من 10,000 في عام 2011 إلى 230,000 بحلول عام 2014. واستخدموا أسلحتهم للسيطرة على السياسيين المنتخبين والاقتصاد، ولا سيما في طرابلس، حيث باتت أربع ميليشيات قوية تشكّل، بحكم الواقع اليوم، تكتلاً يسيطر حتى على حكومة الوفاق الوطني. وقد صرّح المبعوث الخاص السابق للأمم المتحدة، غسان سلامة، علناً أن ما يجري في ليبيا الآن ليس مجرد فساد بل نهب للخزينة الوطنية.

وثانياً، كان اتفاق الصخيرات، الذي أُبرم برعاية الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2015، مشوباً بالعيوب، ومليئاً بالتناقضات. وتتجلى حدوده في نقطتين رئيسيتين: الأولى مكانية، لأن ولاية الاتفاق لم تشمل العديد من المجتمعات المحلية التي احتلها جهاديون من خارج ليبيا أو جماعات مسلحة أخرى في درنة، وسرت، والحدود الجنوبية في فزان؛ والثانية هيكلية لأن الاتفاق لم يحل مسألة الأمن والميليشيات الخاصة، وفرض حكومة ضعيفة لم تُنتخب وتعتمد على الميليشيات.

وعلى الرغم من ذلك، اعترف المجتمع الدولي بهذه الحكومة التي تسيطر عليها التشكيلات المسلحة والجماعات الإسلامية. وبذلك، رعت الأمم المتحدة اتفاقاً معيباً، أُبرم في المغرب، وكافأ الجماعات المسلحة التي هيمنت على الحكومة الجديدة في طرابلس. وفي الحين ذاته، عين مجلس النواب الليبي المشير خليفة حفتر قائاً عاماً"، كرد فعل على انهيار الدولة ومسألة الأمن. وعندما سألت إحدى أقاربي عن سبب شعبية المشير الآن، وعن الذي حدث للانتفاضة ضد دكتاتورية

القذافي، قالت: "لقد تخلى عنا الغرب وقادتنا، وليس لدينا بديل. فحتى لو لم يكن لدينا المشير حفتر، علينا أن نجد واحداً مثله. إننا نكافح من أجل سلامنا وأمننا. وهو أهون الشرين علينا حتى نستعيد أمننا وأصواتنا".

تشهد ليبيا اليوم حرباً أهلية، وكما هو الحال في الحروب الأهلية الأخرى، فقلة من الناس أبرياء. وما لم تتوصل الأطراف إلى طرائق مبتكرة وجادة لنزع سلاح الجماعات المسلحة الخاصة، فلا أمل في تمكين الناس من التصويت ولا في انتخاب حكومة شرعية جديدة يمكنها إتمام المرحلة الانتقالية.

إن الأزمة الليبية ليست قضية ثقافة أو قبلية؛ بل أزمة فشل قيادة وانتقال فاقمها التدخل الخارجي. وليس العنف في ليبيا ثقافياً، بل سياسي. والسؤال هو: كيف نبني الثقة والمصالحة؟ لهذا البناء ثلاثة عوامل رئيسية: أولاً، الإصلاح السياسي بين مختلف الفئات والمناطق. وثانياً، الرجوع إلى التقاليد المحلية للمصالحة، مثل مفاهيم الميعاد والصلح وجبر الخواطر. وثالثا، إنشاء لجنة وطنية للحقيقة والمصالحة. تتيح العادات والتقاليد المحلية وسائل جيدة للمصالحة بين المجتمعات المحلية الليبية، وقد حقق المجتمع الليبي نجاحات حين شرع باللجوء إليها في بعض الأحيان.

غير أن نطاق التقاليد المحلية محدود من حيث تحقيق العدالة، فلا يمكنه أن يعالج الصراعات التي يولدها عنف الدولة وسياساتها. وعلى ليبيا أن تتعلم من تجارب مختلفة مرت بها مجتمعات أخرى اتبعت استراتيجية العدالة بين مختلف المكوّنات الوطنية، وإنشاء لجان الحقيقة والمصالحة. وأود أن أحاجج بضرورة الجمع بين الاستراتيجيات الثلاث في حالة ليبيا، والسماح للبلديات المحلية في ليبيا بالتداول لمدة ستة أشهر على الأقل قبل تقديم آرائها إلى لجنة تُنشأ لهذا الغرض.

وبعد حل المشكلة الأمنية والاتفاق على التسويات الرئيسية، ينبغي إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة تتخذ من ليبيا مقراً لها، وتستند إلى التقاليد المحلية الليبية للتوسط والمصالحة، بقيادة علماء دينيين وشيوخ قبائل والأشراف في ليبيا. فهذه تقاليد لها تاريخ، يعود إلى عام 1946 عندما وافق شيوخ قبائل الحرابي وأعيان درنة على ما سمي بـ "ميثاق الحرابي"، وانتهت بموجبه نزاعات قبلية طويلة ظهرت خلال الفترة الاستعمارية. وساعدت اجتماعات المصالحة التي أُجريت في أنحاء كثيرة من البلد على نزع فتيل النزاع بعد عام 2011. إلا أن مكمن الضعف الرئيسي لاتفاقات الوساطة والمصالحة المحلية الليبية تتمثل في افتقارها إلى السلطة والآليات التي تتأكد من الوفاء ببنود هذه الاتفاقات.

وعلى الرغم من ذلك، لا بد من أن تستند اللجنة الجديدة إلى التقاليد المحلية الليبية، ولكن يمكن للأمم المتحدة أن توفر خبرات مقارنة وأن تضطلع بدور استشاري. وأرى في حالة جنوب أفريقيا، والحالة التونسية الحالية، والحالة العربية الأولى في المغرب أمثلة قد يكون من المفيد البحث فيها. فقد ولّدت حالة جنوب أفريقيا دراسات واسعة النطاق وعميقة التبصر، تناولت الديمقراطية بعد فترة الفصل العنصري. وينبغي تنظيم اللجنة الليبية بحسب نسق المتطلبات الأساسية للإصلاح السياسي، وبما يعطي جميع المواطنين المساواة القانونية والدستورية في ظل سيادة القانون. وعندئذ فقط يمكن للجنة أن تقبل طلبات العفو وتمنحه، ولكن مقابل الاعتراف وتسجيل الحقيقة بشأن جرائم الماضي وفظائعه. وباختصار، ليست الغاية من هذه الجهود هي الانتقام للموتى، بل إعطاء فرصة جديدة للأحياء.

والسؤال الذي يفرض نفسه في ظل الظروف التي تطرقت إليها هذه الدراسة هو كيف استمر المجتمع الليبي رغم انعدام الدولة، وقوى الشرطة والجيش والأمن؛ وفي ظل انتشار 20 مليون قطعة سلاح؛ وتحت وطأة تدفق آلاف من المهاجرين غير الشرعيين والمجرمين والعصابات المسلحة عبر حدود مفتوحة، بل مستباحة؟ ما هو سر هذا الصمود والقدرة على الحكم الذاتي؟ لقد تمكن المجتمع الليبي من المحافظة على بقائه من قبل في ظل ظروف اقتصادية سيئة، واستعمار استيطاني شرس وإبادة جماعية وحشية. ويعود ذلك إلى قيمه ومؤسساته الاجتماعية التقليدية، التي تجتمع فيها الشريعة الإسلامية، والتحالفات المحلية، والقدرة على المساعدة الذاتية والحكم الذاتي. فهذه العوامل هي ركائز بقاء المجتمع الليبي، وإن وصفها علماء الأنثروبولوجيا الغربيون في أفريقيا

بـ"انعدام حضور الدولة". وينبغي النظر إلى البلديات المنتخبة الـ 99 نظرة إيجابية، بوصفها مجتمعات تدير شؤونها الخاصة. وينبغي أن ترتكز دولة المستقبل في ليبيا على أدوار البلديات والتقاليد القديمة بالحكم الذاتي التي كانت سائدة قبل اكتشاف النفط وهيمنة الدولة الريعية.

التوصيات: استراتيجيات إعادة الإعمار الاجتماعي والسياسي والمؤسسي في ليبيا

سيتطلب حل الأزمة الانتقالية الليبية معرفة عميقة بالبحوث حول حالات مقارنة للثورات الاجتماعية والدول الفاشلة، بالإضافة إلى فهم عميق للكفاح الليبي الاجتماعي والمؤسسي والسياسي من أجل الاستقلال الوطني عن الاستعمار وسيادة القانون والحكم الديمقراطي.

ليست ليبيا كياناً معزولاً، بل هي جزء من المجتمعات في محيطها العربي والأفريقي والمتوسطي. ومشكلة الانتقال فيها معقدة، وتتطلب قيادة جريئة وحلولاً مبتكرة. ويمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً بناءً إذا أدركت العقبات والعوامل السلبية الكامنة وراء استمرار حالة الشلل التي تسود عملية إعادة بناء الدولة والمؤسسات المدنية بعد عام 2012، والتي كرّست الأزمة وفاقمت من تبعاتها.

إعادة البناء الاجتماعي والسياسي

العوامل والأبعاد المتبقية للأزمة الراهنة، المتمثلة في انهيار الدولة، هي سياسية، نجمت عن فشل القيادة في نزع سلاح الميليشيات المسلحة، ولا سيما في المنطقتين الغربية والجنوبية. فبعد أن قصف حلف شمال الأطلسي ليبيا، انسحبت قوات القذافي من مختلف مدن البلد، وتركتها للقوات الأخرى، ويشمل ذلك مصراتة والزنتان في الغرب. وشملت القوات الأخرى المجاهدين الإسلاميين المتطرفين العائدين من أفغانستان والعراق والجمهورية العربية السورية، مثل الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا، التي تدعمها قوى خارجية متنافسة. في حين دعمت قوى خارجية أخرى الجيش الليبي "قوات الكرامة" بقيادة المشير خليفة حفتر

والخطوة الأولى لحل الأزمة الراهنة هي وقف التدخل الخارجي وتدفق الأسلحة والمعونة إلى الجماعات المعنية. ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور بنّاء في هذه الخطوة.

وتتمثل الخطوة الثانية في تدارك أخطاء قادة ما بعد عام 2011 الذين استخفوا بالجماعات المسلحة والميليشيات، ولا سيما السياسة الكارثية المتمثلة في مكافأة الجماعات المسلحة والميليشيات بالمناصب والأموال لكسب دعمها. ولا أرى بأساً في إعطاء المنتمين إلى الميليشيات المسلحة خيار شغل وظائف مدنية أو عسكرية، في الجيش وقوات الشرطة، ولكن كأفراد، وليس كمجموعات.

والخطوة الثالثة هي الدعوة إلى عقد مؤتمر يشمل الجميع، حتى الجماعات العسكرية والمتطرفة ومؤيدي النظام القديم، والسماح لهم بالعمل من أجل الاتفاق على المبادئ الأساسية. وتتمثل هنا فرصة لحل الخطيئة الكبرى التي ارتكبها ائتلاف عام 2011، الذي لم يكن لديه برنامج واضح لبناء الدولة، وافتقر إلى الوعي بالدور السلبي للتدخل الخارجي.

ولا بد من التسوية والتوفيق فيما يتعلق بالإصلاح السياسي. وقد وافقت القوة العسكرية في مصراتة، وجماعتها الإسلامية السياسية وجماعة الإخوان المسلمين، والجيش الليبي بقيادة حفتر في الشرق والجنوب على التخلي عن الأسلحة وقبول الإصلاح السياسي، ودعت إلى إعادة بناء الجيش الوطني الليبي وقوات الشرطة.

فإذا نجحت هذه التسوية، لن تكون هناك مجموعة مهزومة، بل أطراف كلها منتصرة: فلا أمراء حرب بل رجال دولة؛

ولا انتقام ولكن عدالة للناجين؛ وحقوق المواطنة لجميع الليبيين. لن تكون هذه استراتيجية سهلة، ولكن بدونها، ستُطيل الحروب بالوكالة في ليبيا الوضع الكارثي الحالي المتمثل في نقص الغذاء والصحة والأمن. وليست هذه الاستراتيجية مجرد أُمنية مثالية، بل تستند إلى أمثلة إيجابية من التاريخ الحديث في نيجيريا بعد الحرب الأهلية في عام 1967، وموزامبيق في عام 1994، والسلفادور وأوغندا (1980-1986)، والبوسنة، وكولومبيا، وجنوب أفريقيا. وكما قال محمود ممداني في تقييمه للمرحلة الانتقالية في جنوب أفريقيا: "ليس التقدم الحقيقي الذي تمثله حالة جنوب أفريقيا هو ما أوردته لجنة الحقيقة والمصالحة، بل ما توافق عليه مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية الذي سبق إنشاء اللجنة، مع أن مؤتمر العمل غالباً ما يتعرض للتجاهل بصفته تجلياً لبراغماتية قاسية". وتطرق ممداني إلى تنازلات سياسية قدمتها الأطراف المتخاصمة كافة، وقبولها بالإصلاح السياسي الذي أدى إلى تحقيق التقدم وعملية الانتقال.

وفي المعارضة التونسية لدكتاتورية بن علي مثال جيد نسبياً على بناء الائتلاف والتسوية: فقد اجتمعت جماعات المعارضة في عام 2003 واتفقت على توحيد أهداف الانتقال بعد سقوط النظام. ولم تحقق جماعات المعارضة الليبية أي تسويات مماثلة، فلم تُجرِ إلا اجتماعاً وحيداً هيمنت عليه وسيطرت الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، وهي مجموعة منفية، تَغْلِبُ عليها مصالح تحالفاتها من أطراف غربية وعربية.

إعادة البناء المؤسسي

تحتاج ليبيا إلى استراتيجيتين لإعادة بناء مؤسساتها السياسية. أولاً، لا بد من وساطة للأمم المتحدة بين مختلف الفصائل. وثانياً، ينبغي أن تقدم الأمم المتحدة مساعدة فنية لإنشاء مؤسسات جديدة. تشتد الأزمة في غرب ليبيا، ويتطلب حلها هناك بعض التفكير المبتكر، وأما الشرق والجنوب فهما تحت سيطرة الجيش الليبي "قوات الكرامة" بقيادة المشير خليفة حفتر. ليبقى التحدي الأساسي في مدا احترام الأطراف المتصارعة لمبدأ مدنية وديمقراطية الدولة.

ويتجاهل معظم الخبراء في الأزمة الليبية أن 90,000 من أفراد الجيش و30,000 من الرجال والنساء في قوات الشرطة غير نشطين، ولكنهم لا يزالون يتقاضون رواتب الدولة. ويجب استدعاء هؤلاء إلى الخدمة الفعلية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يخيّر قادة الدولة أفرادَ الميليشيات بين الانضمام إلى الجيش أو إلى الشرطة أو إلى الخدمة المدنية. كما ينبغي للقادة أن يقدموا منحاً دراسية لتشجيع المقاتلين على ممارسة أنشطة منتجة.

ويجب أن يكون الحوار الوطني شاملاً إذا أُريد له أن ينجح. ولا بدّ من دعوة جميع أعضاء المجتمع المدني الليبي، بمن فيهم شيوخ القبائل والعلماء ومشايخ الصوفية وأعضاء النقابات التجارية والمهنية والمثقفون والشعراء والليبيون في المنفى. ولا بد من إشراك النساء كافة أيضاً، إذا لا تزال المرأة تتحمل عبئاً ثقيلاً بسبب السلطة الذكورية، فعليها أن تكافح للتغلب على تلك السلطة، وتحصل على الكرامة والمساواة. وأخيراً، تحتاج ليبيا إلى قيادة جديدة ملتزمة بالقضايا الوطنية، وتتجنب مزالق المحسوبية والفساد والولاء للمصالح الإقليمية أو العشائرية أو الشخصية. فليس الهدف هو العثور على قادة يتمتعون بالكاريزما والقدرة على حشد الجماهير والدعم، بل إيجاد قادة مستعدين لخدمة الشعب، يعملون في فرقة موهوبة تعمل بجد.

تحتاج ليبيا إلى قادة قادرين على إدارة المالية العامة، ومستعدين لتحمل المساءلة بشأنها، لا يرون في الدولة مصدراً للإثراء، ولا يتسامحون مع الفساد. وعلى القادة الجدد أن يستثمروا في رأس المال البشري والقيم المشتركة، وأن يدعموا المؤسسات العامة مثل المدارس والجامعات. وعلى القيادة ألا تكتفي بمنظور الدولة المركزية، بل كذلك على إنشاء مؤسسات محلية لامركزية. فالبلديات الليبية، التي يبلغ عددها 104، عامل حاسم في تحقيق الحوكمة.

ولا ننسى أن ليبيا لديها مؤسسات بناها نظامان حكما البلد من قبل. فكان للملكية السنوسية، من عام 1951 إلى عام 1969، وللنظام الذي أعقب الانقلاب الشعبوي في عام 1969، وخاصة خلال عقده الأول، مساهمات فعالة في التصالح مع التاريخ وتحقيق بعض التوافق،

بدلاً من الفرقة والصمت اللذين اكتنفا النخب الليبية التي حكمت البلاد بعد ذلك.

وفي استقلال ليبيا مثال جيد يجب استقاء الدروس منه. فعلى الرغم من الجدل الذي دار بين القادة، في مناطق ليبيا الثلاث أم في المنفى، حول تضارب تصورهم لتكوين ليبيا، ولمن هم الليبيون، فقد ركزوا على المصلحة الوطنية، وتوافقوا آخر الأمر عليها، فشملوا جميع الفئات السياسية، حتى تلك التي تعاونت مع الدولة الاستعمارية والمستوطنين الإيطاليين الذين ارتكبوا الإبادة الجماعية. وهذا هو ما كوّن ملامح الاستقلال لليبيا، وقد حققه الليبيون بدعم من الأمم المتحدة والقوى الغربية.

وقد شابَ جهود النظام الملكي في بناء الدولة ضعف تمثّل في صمته إزاء الإبادة الجماعية والفظائع التي ارتكبها الاستعمار الإيطالي، وشدة ميله إلى التحالف مع الحكومات الغربية، فأدى ذلك إلى موجة شعبوية مناهضة للاستعمار أطاحت بذلك النظام في عام 1969. وأضعف نظام القذافي الاستبدادي المؤسسات التي نشأت في ظل النظام الملكي، والمجتمع المدني الذي استمر بالتقدم حتى أواخر الستينات. ولكن نظام القذافي نجح في تأكيد الاستقلال الوطني، وحماية الحدود الليبية، والتعبير عن المظالم الوطنية الليبية المشروعة ضد الفظائع الاستعمارية الإيطالية. وقد آن الأوان لتصالح ليبيا مع تاريخ هذين النظامين، وللإقرار بإسهامهما في البناء الوطني والمؤسسي.

ولكن ليبيا ستحتاج إلى لجنة للحقيقة والمصالحة لتسجيل الانتهاكات من عام 1969 حتى اليوم، مقابل العفو والمسامحة. وعندئذ فقط ستكون ليبيا قادرة على تضميد جراح الماضي المفتوحة وتحقيق العدالة للناجين.

وباختصار، فإن التحدي هائل، ولكن مع القيادة الصحيحة والدعم الدولي المتضافر، يمكن النجاح في بناء مؤسسات ديمقراطية دائمة يسودها الحكم الرشيد في ليبيا.

المراجع

Ahmida, Ali Abdullatif. The Libya We Don't Know: History, Culture and Civil Society 18352012-. Cairo, Egypt: Dar al Hilal, 2014.

_____. The Making of Modern Libya: State Formation, Colonization, and Resistance 1830-1932. (Arabic) Beirut, Lebanon: The Center for Arab Unity Studies, 2013. طبعة ثالثة منقحة ومحدثة.

_____. The Post-colonial State and social transformation in Libya. Tabayyan, Issue 1 (August 2012).

_____. The Post-colonial State and social transformation in Libya. Arab Center for Research and Policy Studies (2014). 2012.

_____. Libya, social origin of dictatorship and the challenge for democracy. Journal of the Middle East and Africa, vol. 3 (May 2012).

_____. The Libyan National Trans-national Council: social bases, membership and political trends. Al Jazeera Centre for Studies, 2011.

_____. A Critical mapping of Maghribi studies (19512000-).

In Beyond Dominant Paradigms in Ottoman and Middle Eastern/North African Studies, Donale. Quartaert and Baki Tezcan, eds. Istanbul: ISAM, 2010.

_____. Post-Orientalism: Critical Reviews of North African Cultural and Social History. Beirut, Lebanon: Center of Arab Unity Studies, 2009.

_____. Forgotten Voices: Power and Agency in Colonial and Post-colonial Libya. New York. Routledge, 2005.

_____. The Making of Modern Libya: State Formation, Colonization, and Resistance 1830-1932. New York: State University of New York Press, 2009.

_____. Bridges Across the Sahara: Social, Economic and Cultural Impact of the Trans-Sahara Trade During the 19th and 20th Centuries. London: Cambridge Scholars Press, 2009.

_____. Beyond orientalist, colonial and nationalist models: a critical mapping of Maghribi studies (1951–2000). Third World Quarterly, vol. 30, No. 6 (2009).

_____. When the subaltern speak: memory of genocide in colonial Libya, 1929 to 1933. Italian Studies, vol. 61, No. 2 (2006).

_____. Class and state-formation in colonial Libya, In Italian Colonialism, Ruth Ben-Ghait and Mia Fullar, eds. New York: Palgrave, 2005.

_____. State and society relations in 19th century Libya: origins, transformation and regional economies in Libyan Society: 18351950-. Libyan Studies Center, Tripoli, 2005.

_____. Colonialism, State Formation and Civil Society in North Africa: Theoretical and Analytical Problems. International Journal of Islamic and Arabic Studies, vol. 11, No. 1 (1994).

_____. The Libyan Jamahiriyya: Historical and Social Origins of a Populist State. In the State in Africa, Ahmed I. Samatar and Abdi I. Samatar, eds. Reilluminations CITY, Heinemann, 2002. Do you mean The African State: Reconsiderations? Cannot find a book with this title by these editors. Please check spelling of Jamahiriyya.

_____. Guest Editor, Beyond colonialism and nationalism in North Africa. Arab Studies Quarterly, (Spring 1998).

_____. The Libyan Revolution. In Encyclopedia of Political Revolutions, Jack A. Goldstone, ed. Washington D.C.: Congressional Quarterly Inc.,1998.

_____. Inventing or Recovering Civil Society in the Middle East. Critique: Critical Middle Eastern Studies, vol. 6, No. 10 (Spring 1997).

_____. Peripheries, Colonies and the Process of Incorporation in the World System. Arab Journal of International Studies (Fall 1995).

_____. Explaining Islam, the State and modernity. Humboldt Journal of Social Relations, vol. 20, No. 1 (1994). I don’t see this in the journal https://www.jstor.org/stable/i23262690.

_____. Colonialism and the formation of the Arab State. Journal of Historical Research, vol.14, No. 2 (1992). I don’t find this one.

_____. The State and social transformation in Tunisia and Libya, 18301932-. Arab Future (October 1991). I see this as a book https://www.amazon.com/Transformation-Tunisia-1830-1980-Princeton-Studies/dp/0691008191.

Ali, Usama. Divorce rate in Libya is rising. Al-Arabi al-Jadid, 17 March 2019. Is this an Arabic source? Not found in Eng.

Al-Khamisi, Ahmad. 2019. The Libyan middle class is disappearing. Al-Wasat, 19 March 2019. Is this an Arabic source? Not found in Eng.

Al-Mami, Khadija. What has happened in Libya is a planned distortion of identity: an interview with Sheikh Muhammad al-Ajail al-Fituri, the Imam of Siddi Abdulsalm al Ismar's mosque after it was demolished. Bawabat Ifriqiyyia, 1 August 2018. Is this an Arabic source? Not found in Eng.

Al-Mogherbi, Zahi and others. Comprehensive Survey of Opinions of Libyans on National Dialogue. Benghazi, Libya: Center for Research and Consultation, Benghazi University, 2015. Cant find online. Not sure if book or webpage.

_____. State and Civil Society in Libya. Cairo; Majjalat Arajeen, 2004. Check spelling. One j?

Al-Teer, Mustafa. The Conflict Between the Tent and Palace in Libya. Beirut: Muntada al-Ma'rifa, 2014. Can't find.

Amijin, Abaid. Arms and the militarization of Libyan society. Al Jazeera Centre for Studies, 17 September 2014. Can't find.

Amnina, Abeer. Municipalities in Libya between Militarization and Political Action. Al-Mufaqarah, 13 December 2018. Can't find.

Anderson, Lisa S. The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 18301980-. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986.

Ansell, M. O., and I.M. Al-Arif. The Libyan Revolution: A Source book of Legal and Historical Documents. Harrow, Unite Kindgom: Oleander Press,1972.

Davis, John. Libyan Politics: Tribe and Revolution. Berkeley: University of California Press, 1987.

Eaton, Tim. Libya's War Economy. London: Chatham House, 2018.

El Fathaly, Omar, and Monte Palmer. Political Development and Social Change in Libya. Lexington, Massachusetts: Lexington Books, 1980.

Elhassadi, Najib. Assessment of Libyan Proposed Constitution. In the Workshop on the Prospect

of Libyan Democratic Process and the UN Plan. Tunis, Libyan Institute for Advanced Studies. 2017. Can't find.

First, Ruth. Libya: The Elusive Revolution. Harmondsworth, UK: Penguin, 1974.

Grada, Ibrahim. A Reading of the Political and Social Map and its Challenges in Libya. Al-Wasat, 8 April 2018. In AR?

Lacher, Wolfram, and Alaa al-Idrissi. Capital of Militias: Small Arms Survey, Security Assessment in North Africa. Briefing Paper, June 2018.

The Economist Intelligence Unit. Libya Country Report. 2019.

Author? Libyan women facing oppression on all fronts. Al-Marsad, special issue, 8 March 2018. In AR?

Obeidi, Amal. Local Reconciliation in Libya. United Nation Support Mission in Libya, 2018.

_____. The nation crocked limb, Al-Wasat, 26 March 2019. In AR?

_____. Political Culture in Libya. Surrey: Curzon Press, 2001.

Vandewalle, Dirk. Libya Since 1969. New York: St. Martin Press. 2008.

20-00099